الأمم المتحدة

A/56/PV.11

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الجلسة العامة **١١**
الأربعاء، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

في غياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/56/1 و Corr. 1 و Add. 1)

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): لقد خيّمت أعمال العنف التي ارتُكبت يوم ١١ أيلول/سبتمبر في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا بظلالها القاتمة على افتتاح دورة الجمعية العامة لهذا العام. وقد سبق الإعراب لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية عما شعرت به حكومة جامايكا وشعبها من الغضب إزاء فداحة الخسارة في الأرواح والإصابات، غير أني أود أن أؤكد مجدداً أصدق مشاعر المواساة وعميق تعازينا للأسر التي فقدت ذويها. ويُبرز تنسيق الهجمات بشكل قوي ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي بصفة عاجلة تدابير فعالة لاستئصال الإرهاب بجميع أشكاله. لذلك من المناسب أن تعقد الجمعية العامة مناقشة بشأن هذه المسألة في ١ تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أن أوجه أحر التهاني لمعالي وزير خارجية جمهورية كوريا لانتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، وأن أؤكد له تعاون الوفد الجامايكي ودعمه الكاملين. كما أود أن أعرب عن أعمق تقديرنا للسيد هاري هولكيري لقيادته الممتازة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كذلك لتهنئة صاحب السعادة السيد كوفي عنان على إعادة انتخابه أميناً عاماً ولكي أؤكد من جديد تأييد جامايكا له وثقتها به وبنظره الثاقب فيما يتعلق بالأمم المتحدة.

كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريرة الشامل التحليلي عن أعمال المنظمة على مدى العام المنصرم، وعلى إطار العمل الذي حدده لمعالجة واقعنا المتغير. وقد لاحظنا مع الارتياح اهتمام التقرير بمنع نشوب الصراعات، وبحفظ السلام وبناء السلام، ضمن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-55115 (A)
0155115

نطاق ولاية الأمم المتحدة الواسعة المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين.

وكان من الإنجازات الهامة خلال العام الماضي الإجراء الذي اتخذته المنظمة للنهوض لتعزيز آلية تصميم عمليات حفظ السلام وتخطيطها، وذلك بغية زيادة سرعة الاستجابة وتحسين الكفاءة والفعالية في إيصال المساعدة إلى مناطق الصراعات. ويشمل هذا الجهود المبذولة لتحسين نظام التشاور بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. ونحن لهذا السبب نرحب باعتماد تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام وخطة تنفيذه، وقد سعينا لأداء دور نشط في تطبيقه.

وترحب جامايكا أيضاً بما أبداه الأمين العام من التزام بتعزيز ثقافة الوقاية. وفي هذا السياق فإن الاهتمام الدائب بالأسباب الجذرية للصراع ذو أهمية حاسمة بالنسبة للأخذ باستراتيجية استباقية للوقاية في حالات ما قبل نشوب الصراعات. وقد أظهرت التجربة أن الفعالية في منع نشوب الصراعات تتطلب الأخذ بنهج متكامل نحو التنمية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وحماية حقوق الإنسان. ولذلك فإن جامايكا ستواصل الدعوة لاتباع نهج منسق، تشترك فيه منظومة الأمم المتحدة برمتها، إزاء منع نشوب الصراعات.

إن تعزيز البعثات المدنية لتحسين استراتيجيات بناء السلام بعد انتهاء الصراع، أمر يستحق مزيدا من الاهتمام. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء شح الموارد المخصصة لإعادة بناء المجتمعات بعد انتهاء الصراعات فيها. فبدون هذا الدعم الذي تمس الحاجة إليه من أجل توفير المدد الكافي لتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، وكفالة إنشاء بنية تحتية مؤسسية سليمة، فإن الموارد الكبيرة التي استثمرت في مرحلة حفظ السلام وعملياتها قد لا تؤدي إلى مردود يُذكر. ونعتقد أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن تؤدي في هذا الصدد دورا داعما هاما. ونحن نرحب بالنهج المتعدد التخصصات الذي يأخذ به الأمين العام، وبالذات فيما يتعلق بحالات في غرب أفريقيا، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واقتراحه إنشاء مكتب للأمم المتحدة في غرب أفريقيا، وذلك لتعزيز قدرة المنظمة على الرصد والإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات في المنطقة دون الإقليمية.

وفيما يتعلق بمنطقتنا، تعلِّق جامايكا أهمية قصوى على العمل المتواصل الذي تضطلع به منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية في هايتي، بالتعاون مع الأمم المتحدة.

إن مدى إلحاح الشواغل الإنسانية في مناطق الصراعات يسلط ضوءا قويا على الحاجة إلى حماية المدنيين المتضررين من الصراعات المسلحة. فالهجمات المتعمدة ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وسائر الأفراد من غير المقاتلين، تدلل على وجود حاجة واضحة إلى أن تواصل المنظمة إصرارها على الاحترام التام، على جميع المستويات، لمبادئ القانون الدولي، وبالأخص حقوق الإنسان والقانون الإنساني. ويتحتم على المجتمع الدولي أن يحرص على محاكمة أولئك الذين يستهدفون المدنيين. وتحقيقا لهذا الغرض نؤيد بشدة عمل المحكمتين الدوليتين، ونتطلع إلى التعجيل بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

ويُسعد جامايكا بشكل خاص تزايد الحساسية تجاه الآثار الكبيرة التي تخلفها الحروب على النساء والأطفال، وتزايد التقدير للإسهام القيِّم الذي يمكن أن تقدمه المرأة في منع الصراع وحلِّه. وبالتالي يتعين بذل جهود لضمان تمثيل كاف للمرأة على جميع مستويات عملية صنع القرار، ابتداء من منع نشوب الصراع إلى بناء السلام. وفي هذا الصدد،

نرحب بقرار مجلس الأمن والجمعية العامة إدراج البُعد الجنساني في عمليات حفظ السلام.

لقد أرسى المجتمع الدولي، في جمعية الألفية التاريخية التي عقدت في العام الماضي، الأساس والإطار لخطة للتنمية تركز على الشعب. وقد التزمنا بتنفيذ استراتيجية لإثراء وإدامة نوعية جيدة للحياة لأوسع قطاعات الناس في العالم، والفقراء بصفة خاصة.

وبينما نسعى الآن إلى توطيد الأولويات المؤسسية للأمم المتحدة، فلنكفل أن يظل أمن الفرد ورفاهه يحتلان مكانا مركزيا في جدول أعمالنا. ووثيقة الأمين العام المعنونة ''الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية'' (A/56/326) تُعد إسهاما هاما في هذا الصدد، وكذلك العمليات المشتركة بين الحكومات، والتي انخرطنا فيها خلال السنة الماضية.

في تموز/يوليه، جدد المجتمع الدولي التأكيد على تعهده بتنفيذ تدابير ترمي إلى القضاء على الفقر المدقع، وذلك في إعلان وبرنامج عمل بروكسل اللذين اعتُمدا في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. ومشاركتنا في العمليات التحضيرية للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة كانت، على أقل تقدير، دليلا على وجود استعداد للتصدي للمسائل والتحديات الحرونة التي تمثل طائفة جدول أعمال التنمية.

واستعرضنا أيضا، على سبيل الاستعجال، التفشي المخيف لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأثره المدمر على الدول المتضررة بشكل خطير. وقد ركزنا انتباهنا بصفة خاصة على محنة أفريقيا حيث يفوق اجتياح المرض طاقة نظم الرعاية الصحية، ويدمر نسيج المجتمع، ويقوض القدرة الإنمائية لكثير من الاقتصادات، ويهلك القسم الأعظم من السكان. ولكن حظ بلدان الكاريبي لا يزيد كثيرا على حظ أفريقيا، فمنطقتنا دون الإقليمية تحتل المرتبة الثانية من حيث سرعة معدل انتشار المرض في العالم.

وإنه لمن المناسب التصدي لخطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باعتباره تحديا إنمائيا – تحديا لا يهدد فحسب مستقبل النمو والازدهار في البلدان المتضررة، بل يهدد أيضا أمن الدول. وقد رحبت جامايكا بخطة العمل التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين في حزيران/يونيه، والتي تعبر عن التزام عالمي بمكافحة هذا الوباء على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وأملنا أن يتجسد هذا الالتزام الدولي في دعم تقني ومالي من جانب منظومة الأمم المتحدة.

ولا يجوز أيضا إغفال أهمية استعراض تنفيذ جدول أعمال الموئل هذا العام. ففي هذه الألفية الحضرية الجديدة التي سيعيش فيها أكثر من نصف سكان العالم في مدن كبرى، سيمثل التحضر تحديا جسيما بالنسبة للتنمية البشرية المستدامة. وقد أدى تزايد الفقر في المناطق الحضرية، وبخاصة في البلدان النامية، إلى نمو أُسّي في المستوطنات العشوائية، وإرهاق البنيـــة الأساسية، المادية والاجتماعية، مع كل ما يصاحب ذلك من مشاكل بيئية خطيرة. والواقع أن التوصل إلى استيطان بشري فعال، يعني أن نعالج بشكل متكامل القضايا الحضرية المتعلقة بالفقر والتشرد والبطالة، وتهميش أكثر المجموعات ضعفا في مجتمعاتنا.

دعونا إذن نستخدم زخم اسطنبول + ٥ لتجديد التزامنا بتحسين حالة مستوطناتنا البشرية؛ وضمان مأوى ملائم لفقرائنا، وتعزيز التنمية الحضرية والتجديد. وفي هذا الجهد، نشجع على الأخذ بنهج تشاركي مع الحكومات التي تدخل في شراكات مع جميع أصحاب المصالح المحليين والقطاع الخاص ومجموعات المجتمعات المحلية.

ولا تزال جامايكا تشعر بقلق عميق إزاء الانتشار المروع للاتجار غير المشروع بالأسلحة، الذي يسهم في تصعيد العنف وتكريسه في مجتمعات الدول الأعضاء، مما يقوض حقوق الإنسان، ويزيد من تهديد كل من الأمن الشخصي واستقرار المجتمع. لذا نرحب ببرنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. فهو يشكل خطوة أولى مهمة من جانب جميع الدول الأعضاء نحو اتباع استراتيجية جادة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

كما أن المناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن في آب/أغسطس حول الأسلحة الصغيرة، اعترفت أيضا بأن انتشار الأسلحة الصغيرة يشكل عاملا خطيرا في تقويض جهود المجتمع الدولي لصون السلم والأمن الدوليين. إن الاستخدام العشوائي لهذه الأسلحة في مناطق الصراعات، والمناطق التي خرجت من صراعات، ساهمت في انهيار اتفاقات السلام وإحباط جهود حفظ السلام وبناء السلام. وفي رأينا أن استعداد مجلس الأمن للأخذ في الحسبان بصورة متكاملة تأثير انتشار الأسلحة الصغيرة على عمله، يمثل دليلا مبشرا بالخير طال انتظارنا له. ونعتقد أن الوقت قد حان لأن تتبع جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة استراتيجية أكثر شمولا وتنسيقا، كيما تصوغ استجابة فعالة لما أصبح، بشكل متزايد، يمثل تحديا معقدا لنزع السلاح والتنمية والديمقراطية والأمن البشري.

إلا أن نظرنا في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة لا يمكن اعتباره مكتملا دون تقييم قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ تفويضات الجمعية العامة. إن عدم وجود نمو في الميزانية التي تعد لفترة سنتين وخلال الميزانيات الأربع الماضية ترتبت عليه آثار مكدرة بالنسبة لقدرة المنظمة على الاستجابة للتفويضات الجديدة والقضايا الناشئة. وكما ذكّرنا الأمين العام، فإن علينا أن نستعد لاحتمالات المستقبل، وأن نلبي المطالب الجديدة التي تحملها الأمم المتحدة على عاتقها.

وبالتالي فإن من الأمور المثيرة للقلق اللجوء المستمر للاقتراض من حسابات عمليات حفظ السلام بسبب العجز في سداد اشتراكات بعض الدول الأعضاء.

وينبغي أن يتمثل هدفنا المشترك في ضمان تمكين المنظمة من الاضطلاع بمسؤولياتها بشكل فعال. وهذا أمر تتطلبه مقتضيات البيئة العالمية الحالية.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالاسبانية): نود في البداية أن نشكر الأمين العام كوفي عنان على تقريره الوارد في الوثيقة A/56/1. ونحن نعتبره عرضا شاملا وواضحا جدا للمجموعة الواسعة من الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة خلال العام الماضي. ونرى أن التقرير ربما يفتقر إلى فكرة مشتركة تربط أجزائه كما كان الحال في التقارير السابقة. إلا أننا ندرك أن الفترة التي عقدت فيها الدورة الخامسة والخمسون كانت فترة غير عادية اتسمت في بدايتها بقمة الألفية التاريخية وبأحداث هامة وقعت خلال السنة بما في ذلك عملية إعادة انتخاب الأمين العام لفترة ولاية ثانية التي يستحقها عن جدارة والتي تمت بسلاسة واضحة تماما.

ولم يكن بوسع أحد أن يتخيل أن تنتهي تلك السنة بمثل هذا الحدث الرهيب الذي حفزنا جميعا وقد وقع كما ذكّرنا الأمين العام نفسه في ضميمة تقريره المؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر، بعد ٢٤ ساعة فقط من نشر ذلك التقرير. ومن المؤكد أن الأعمال الإرهابية التي حدثت يوم ١١ أيلول/ سبتمبر والتي تفاعلت معها الجمعية العامة ومجلس الأمن على الفور ستكون لها آثار ذات أهمية بالغة على حياتنا اليومية، وعلى العلاقات الدولية بل وعلى الأمم المتحدة ذاتها. وسوف نبدأ بحث هذا الموضوع في أول تشرين الأول/أكتوبر. ولهذا السبب سأمتنع عن الكلام عنه حتى

ذلك الوقت، وإن كان يشغل بالنا جميعا ويشكل خلفية لكل مناقشاتنا في هذه الأيام.

ومع ذلك، فإن الحالة التي نواجهها تسمح لنا بأن نشدد الآن أكثر من أي وقت مضى على الطبيعة التي لا غنى عنها للأمم المتحدة، أو كما قال الأمين العام ''الأهمية الدائمة التي تتسم بها'' بوصفها الأداة العالمية الوحيدة المتاحة لنا للتصدي بشكل جماعي للتحديات المشتركة التي تواجهنا. ومما يثير القلق لنا أن هذه الفكرة الأساسية يتم التشكيك فيها في أوساط عديدة، كما وضح على سبيل المثال من ردود الفعل، بل والمجابهات، التي شهدناها مؤخرا في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. لهذا، نود أن نشدد مجددا على أننا نحتاج اليوم إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى. ومما يؤكد ذلك ببلاغة فائقة الطائفة الواسعة من القضايا التي يشملها تقرير الأمين العام فضلا عن الأحداث الأخيرة التي أثّرت فينا تأثيرا عميقا.

ويتضمن التقرير الكثير من الأمور التي تستوجب التعقيب عليها ولكن الوقت المتاح لنا لهذا الغرض محدود جدا. ونتيجة لذلك، سأكتفي بالإشارة إلى جوانب قليلة من التقرير، تكتسي أهمية خاصة لبلدي.

أولا، هناك عمليات حفظ السلام التي قدمت إسهاما متميزا في مجال حفظ السلام وبناء السلام في عدة مناطق من العالم، وخصوصا في أفريقيا. ونحن من جانبنا نقدر حق التقدير وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، ونحيط علما بشكل كامل بما قاله الأمين العام في الفقرة ٦٥ من تقريره ونتفق معه في قوله هذا.

ثانيا، نحن نرحب أيضا بالعمل الشامل الذي تقوم به المنظمة في مجال تقديم المعونات الإنسانية. وقد شهدت بلادي الدور الفعال الذي تضطلع به الأمم المتحدة في معالجة الكوارث الطبيعية، التي أصابت مع الأسف منطقتنا بشكل متفاوت في السنوات الأخيرة.

ثالثا، نرى أن من أهم الإنجازات التي تحققت في العام الماضي عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإعلان الالتزام الذي تمّت الموافقة عليه فيها. وسيكون لتنفيذ ذلك الإعلان تأثير على الوعي العام،كما أنه سيساعد دونما شك في معالجة آثار ذلك الوباء والأمراض المتصلة به مثل السل والملاريا.

رابعا، في جهودنا المتواصلة للمساهمة في تحقيق نزع السلاح نأسف لأن نتائج المؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من كل جوانبها لم ترق إلى مستوى توقعاتنا.

خامسا، نتفق مع الأمين العام حول أهمية التنفيذ الكامل لتوصيات فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام وحول أهمية النظر في المقترحات المعروضة أمامنا والرامية إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

سادسا، نؤكد أهمية عمل المنظمة في حفز التعاون من أجل التنمية. ونرى في هذا الصدد أن من الأنشطة الهامة للغاية التي تنطوي على إمكانيات هائلة متاحة لنا المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في مونتيري بالمكسيك في آذار/مارس القادم. كما أود أن أنوه في هذا الصدد بقمة ريو + ١٠ التي ستعقد في جوهانسبرغ.

سابعا، نحن نرى أن التقرير في الفصل الثالث يقلل من شأن مساهمة وإمكانات اللجان الإقليمية فيما يتعلق بعمل المنظمة. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن التقرير أغفل بالفعل الإشارة إلى أنشطة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

ثامنا، نشاطر رأي الأمين العام في مقترحه الداعي لأن نكون أكثر استعدادا للتجاوب مع المجتمعات المدنية في

كل بلد من بلداننا. ونحن نؤيد في هذا الصدد وجود مشاركة أنشط للاتحاد البرلماني الدولي في مداولاتنا.

تاسعا، بما أننا حظينا بشرف رئاسة اللجنة الخامسة للجمعية العامة خلال الدورة الخامسة والخمسين نرجو أن يتم التصديق على المبدأ الأساسي القاضي بأن تدفع جميع الدول الأعضاء المبالغ المستحقة عليها بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط.

وإننا نرى أيضا أن الوقت قد حان للتخلي عن سياسة عدم الزيادة في الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إذا أريد للمنظمة الوفاء التام بالتزاماتها.

وأخيرا، على الرغم من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، نعتقد أن هناك رؤية طويلة الأمد لعمل المنظمة قد حددت بشكل مناسب في إعلان الألفية. ونتطلع بشغف إلى العمل بموجب خطة الأمين العام للتنفيذ الكامل لمختلف عناصر ذلك الإعلان.

السيد مجذوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقريره المقدم إلى الجمعية العامة عن أعمال المنظمة، الوثيقة A/56/1. فذلك التقرير الشامل والكامل يوضح التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في سعيها إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية. وبالتالي يساعد على الدفع إلى الأمام بمناقشتنا بشأن النهج الممكنة للعمل الجماعي الذي يقوم به المجتمع الدولي في المستقبل. وينبغي لمساهمة الأمين العام أن تشكل أساسا يمكن أن نوحد عليه جهودنا لتعزيز أعمال المنظمة.

ونتفق مع الأمين العام على أن السعي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين يقتضي التزام الأسرة الدولية ومشاركتها على نحو دائم، ولكن مهمتنا اليوم هي أن نجعل من مبادئ إعلان الألفية حقيقة، إذ أنه بعث آمالا كبيرة جدا ويدعونا إلى وضع الأولويات لمجتمع دولي يتوقع المزيد من العدالة والتقدم والحرية.

وفي الفصل المعنون ''تحقيق السلام والأمن'' - وهما مجالان رئيسيان لنشاط الأمم المتحدة - تُعطى الأولوية لمنع نشوب الصراعات المسلحة. والواقع أن الوقت قد حان لجعل منع نشوب الصراعات محور الجهود الدولية تجاه السلم والتنمية. ويجب علينا العمل على إشاعة ثقافة حقيقية لمنع نشوب الصراعات. وفي ذلك السياق، نرحب بتقرير الأمين العام الذي قدمه في حزيران/يونيه الماضي عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/55/985-S/2001/574 و Corr.1). وإن تونس، كما يعلم الأعضاء، ملتزمة التزاما قويا بالأمم المتحدة حتى يمكن للمجتمع الدولي أن يتلافى النزاعات قبل أن تنحدر إلى صراع مفتوح.

ومن بين توصيات ذلك التقرير بعض التوصيات التي يكررها الأمين العام في التقرير المعروض علينا اليوم، وخاصة فيما يتعلق باتباع استراتيجية متكاملة لتعزيز قدرة هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، على أن تشمل مزيدا من بعثات تقصي الحقائق المتعدد القطاعات وتدابير بناء الثقة في المناطق المتفجرة.

وهنا، فيما يتعلق بالفقرة ١٩، أود أن أشدد على أننا نوافق على أن وجود استراتيجية لبناء السلام حسنة التخطيط والتنسيق يمكن أن تؤدي دورا هاما في منع نشوب الصراعات. ولذلك النهج مزية زائدة تتمثل في إنقاذ الأرواح البشرية - ناهيك عن موارد ميزانية المنظمة.

وقبل الانتقال من الفصل المتعلق بالسلام والأمن، أريد أن أشكر الأمين العام على استعراضه للتطورات التي حدثت في مختلف مناطق التوتر في العالم التي توجد فيها الأمم المتحدة بطريقة أو أخرى. وأود أيضا أن أقول إنه في الوقت الذي أحرز فيه تقدم في الحالة في بعض تلك المناطق،

من المثير للإحباط أن نلاحظ أنه كان هناك في الشرق الأوسط تدهور خطير في الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا يزال الطريق مغلقا أمام عملية السلام، ولا يمكن حتى تنفيذ تقرير ميتشل بسبب سياسات وممارسات حكومة تل أبيب. وبينما نعرب عن تقديرنا لأميننا العام الحكيم على جهوده الرامية إلى المساعدة في حل الأزمة، فإننا نشدد على الحاجة إلى العمل من جانب المجتمع الدولي نحو استئناف المفاوضات بين الطرفين. كما أننا نؤكد من جديد الحاجة الماسة إلى حل شامل وعادل ودائم للصراع في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

وإذ ننتقل إلى التنمية – وهي مرادف السلام – نلاحظ مع الاهتمام الفصل المعنون ”التعاون من أجل التنمية“. وإننا نتفق مع تحليل الأمين العام للحالة الدولية وإمكانيات العمل الجماعي في هذا المجال. وكما يلاحظ الأمين العام، لا تزال الأمم المتحدة تكرس موارد كبيرة لدعم الحكومات في تنفيذ أهدافها وأولوياتها الإنمائية. فالأمم المتحدة أكثر من محفل أساسي؛ وهي أداة لا بديل لها لحفز التعاون الدولي من أجل التنمية وتوفير عامل مساعد لها.

وإن هناك الكثير جدا من التحديات، مثل: الفقر المدقع والعوز المنتشرين انتشارا واسعا في العالم؛ وتخلف النمو؛ والتفاوت المرعب؛ والأوبئة المدمرة؛ والتدهور البيئي؛ والفجوة الرقمية؛ وتحديات أخرى عديدة. وما عليه الحالة في عصر العولمة هذا، يجعلنا نتساءل، مع بعض الاقتصاديين، عما إذا كان من الأفضل للعديد والعديد من البلدان في المقام الأول أن تندمج في الاقتصاد الدولي. فهلاً حان الوقت للمجتمع الدولي، في فجر القرن الجديد، أن يضاعف جهوده لمواجهة كل هذه التحديات، مع احترام الكرامة الإنسانية، والمساواة والإنصاف، كما دعا إلى ذلك قادة العالم في إعلان الألفية؟

وكما يلاحظ الأمين العام، هناك طرق عديدة لتعمل بها الأسرة الدولية. وهذه تشمل تعبئة الموارد من أجل التنمية ومن أجل القضاء على الفقر؛ وتهيئة فرص جديدة لأفقر البلدان وأقلها نموا؛ والنهوض بالتنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة؛ وغير ذلك من أنواع العمل أيضا. وفي الوقت المناسب سيؤكد بلدي من جديد مقترحاته بشأن هذا الموضوع.

ونتفق مع تحليل الأمين العام في الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من التقرير، واللتين تبرزان بحق العلاقة العضوية بين مجالات التمويل والتجارة والتنمية الحاسمة. ومن ثم الحاجة الملحة إلى عمل قوي لإيجاد حلول مرضية لمشاكل مديونية البلدان النامية وإمكانية وصول سلعها إلى أسواق البلدان المتقدمة، ومن ثم أيضا أهمية الزيادة الكبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وعكس حركة التراجع في المساعدات الإنمائية الرسمية حتى يمكننا مرة أخرى أن نتقدم نحو تحقيق هدف الـ ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للبلدان المتقدمة.

وفي هذا السياق، يكتسب المؤتمر الدولي القادم المعني بتمويل التنمية، والذي سيعقد في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ في مونتيري، بالمكسيك، أهمية خاصة جدا. ونرحب بقرار الأمين العام إنشاء فريق رفيع المستوى معني بالتمويل من أجل التنمية لوضع مشروع تقرير لمساعدة الحكومات في تعديل مقترحاتها الخاصة بمؤتمر مونتيري. وسوف يعطي مؤتمر القمة المزمع عقده في جنوب أفريقيا عام ٢٠٠٢ المجتمع الدولي فرصة أخرى لإعادة التأكيد على التزامه نحو التنمية المستدامة.

إن جعل العولمة قوة إيجابية لكل البشرية هو تحد رئيسي نواجهه اليوم، وفقا لإعلان الألفية. ولا يمكن أن يجني الجميع ثمار العولمة إلا إذا وجدنا الاستجابات الملائمة

للمشاكل الهيكلية في البلدان النامية. وسيعتمد على هذا توازن المجتمعات في العالم الذي نود أن نبنيه للمستقبل، من الأجيال الحالي والأجيال القادمة – وهو عالم لا بد أن يكون عادلا ومنصفا وتجد فيه قيم الحرية والمساواة والتضامن تعبيرا كامل عنها في نهاية المطاف.

ومن أجل ذلك نرى دائما أن التزام وعزم الدول المتجددين من الأمور المستصوبة — بل وضرورية في حقيقة الأمر — لبناء عالم الغد، ولإحياء روح الأمل والتصدي لأخطار مثل الفقر والفاقة. والكرامة الإنسانية هي شيء واحد لا يمكن تجزئته. ولذلك من المناسب تماما أن يبرز الأمين العام في بداية تقريره أهمية الالتزام المتواصل للمجتمع الدولي.

وتقتضي أفريقيا اهتماما خاصا، كما طالب بذلك إعلان الألفية. لقد قدمت تضحيات هائلة للقيام بالإصلاحات الهيكلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة. وأثبتت أفريقيا بوضوح عزمها على تحمل المسؤولية عن مصيرها، مثلما يذكرنا الأمين العام. ومع ذلك تجهض التحديات العديدة التي تواجه القارة جهودها وتستلزم بما لا مفر منه إسهاما كبيرا من المجتمع الدولي. الأمم المتحدة هي الساحة التي تتجه إليها أفريقيا بطبيعة الأمر. وأود أن أؤكد هنا على ندائنا من أجل زيادة التعبئة من جانب المجتمع الدولي لصالح أفريقيا وشعوبها وحقوقها الإنسانية، بما في ذلك حقها في التنمية والازدهار.

وفي الفصل المخصص للنظام القانوني الدولي، يبرز الأمين العام التطورات الإيجابية في عدد من القضايا المتعلقة بتعزيز سيادة القانون. والإرهاب من بين هذه القضايا. لقد ألقت الهجمات الإرهابية الشائنة التي ارتكبت في ١١ أيلول/سبتمبر على منشآت في الولايات المتحدة الأمريكية ضوءا كئيبا على مسألة الإرهاب الدولي وفرضت عددا من الأسئلة الهامة جدا، ومن بينها: ما الذي ينبغي أن نفعله لحماية أنفسنا من هذا البلاء المدمر؟ وبينما ننتظر إجابة تخرج من المناقشة الضرورية هناك شيء مؤكد، ألا وهو أنه لا يمكن للمجتمع الدولي تحمل عواقب الاستمرار في معالجة هذه المسألة بالطريقة التي عالجها بها حتى الآن. يجب أن نمتلك الوسائل للدفاع عن أنفسنا من هذا البلاء. وسوف نعود في ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى هذا الموضوع ضمن النقاش المعني بهذه القضية.

وختاما، اغتنم هذه الفرصة لأكرر للسيد كوفي عنان تهنئتنا القلبية على انتخابه الإجماعي لفترة ثانية في منصبه بوصفه الأمين العام. ونتمنى له كل النجاح في مهمته، وهي مهمة جسيمة، ولكنها في حدود قدراته.

السيد مبانيفو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ السيد هان سونغ — سو على انتخابه وأهنئه من خلاله سلفه، السيد هاري هولكيري، على الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة الناجحة جدا، وأود أن أؤكد للسيد الرئيس على تعاون وتأييد وفدي في تكليل هذه الدورة بالنجاح تحت رئاسته.

ويهنئ وفدي الأمين العام، السيد كوفي عنان، على إعادة انتخابه ويعرب عن خالص تقديره لتقريره عن أعمال المنظمة. يناقش التقرير بوضوح بعض أهم القضايا الملحة التي تواجه البشرية حاليا، مثل الصراعات العنيفة والإرهاب الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان والأحوال الإنسانية البغيضة وزيادة أعداد اللاجئين والمشردين داخليا ووباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ومشاكل التنمية المستدامة.

وتظل قضية الصراعات وتحقيق السلم والأمن العالميين أحد التحديات الهائلة في القرن الحادي والعشرين. وبينما يقر وفدي أنه تقع على عاتق الأمم المتحدة، من

خلال مجلس الأمن، المسؤولية الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين، إلا أن الاستراتيجية الناجحة لمنع نشوب الصراعات سوف تتطلب تعاون الجميع.

لذلك يحيي وفدي جهود الأمين العام لاستخدامه الأدوات الدبلوماسية الهادئة، مثل بعثات تقصي الحقائق وبناء الثقة، والشبكة غير الرسمية من الشخصيات البارزة، والوساطة والمصالحة والتحكيم، في البحث عن السلام. ونؤيد التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بشأن استخدام بعثات شاملة لتقصي الحقائق وبناء الثقة في المناطق المتفجرة، ونشيد على وجه الخصوص بالبعثة التي أرسلت مؤخرا إلى غرب أفريقيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد دعا إعلان الألفية إلى التعاون المؤسسي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في البحث عن الحل السلمي للصراعات. ويسعدنا أن ننوه بنجاح هذا النهج، كما تجلى في غرب أفريقيا التي شاركت فيها الأمم المتحدة، بمشاركة نشطة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان اتحاد نهر مانو، لمعالجة حالات إنسانية وسياسية وأمنية معقدة تؤثر على سيراليون وغينيا وليبريا. وتواصل الأمم المتحدة دعم مبادرات الجماعة الاقتصادية في تشجيع الحوار بين البلدان الثلاثة، اعتقادا منها بأنه بدون هذا الحوار ستظل جهود معالجة الأسباب الجذرية لمشاكل المنطقة دون الإقليمية غير فعالة.

ولذا، يرحب وفد نيجيريا بتوصية الأمين العام بوضع استراتيجيات إقليمية تضم الأطراف الفاعلة الإقليمية في إيجاد حلول للصراعات. وندعو إلى تقديم المساعدة المالية والسوقية لمثل هذه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بغية تعزيز فعاليتها. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء أهمية فعالية الأمانة العامة في تحقيق نجاح شامل في منع نشوب الصراعات، نرجو توفير الموارد اللازمة للأمين العام بناء على طلبه لتمكين الأمانة العامة من التصدي بفعالية للتعقيدات التي تتسم بها الصراعات اليوم.

وتشعر نيجيريا بقلق بالغ إزاء أعمال الإرهاب الدولي، التي وقعنا جميعا ضحيتها في الآونة الأخيرة، ويجدر بالذكر أن وفدنا قد شارك في إعداد إعلان الجمعية العامة بشأن الإجراءات الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي، سنة ١٩٩٤، والإعلان الملحق الذي صدر بعد ذلك بسنتين. ونيجيريا على استعداد للتعاون مع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين من خلال الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف لقمع الإرهاب بكافة أشكاله. وإننا ندين جميع أعمال الإرهاب بأشد لهجة ونؤكد على ضرورة عدم السماح للإرهابيين بأن يجدوا ملاذا سياسيا عندما يبحثون عن اللجوء أو أن يمنحوا وضع اللاجئين في أي بلد من البلدان. ومن المهم أيضا أن نفضح أولئك الذين يدعمون الإرهابيين تحت أي ستار كان. وفضلا عن ذلك، فإننا نؤيد الجهود الحالية والرامية إلى اعتماد اتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

وفي إعلان الألفية، عقد زعماؤنا العزم على القضاء على أسلحة الدمار الشامل، خاصة الأسلحة النووية، والتخفيف من الخطر العالمي الذي تمثله الأسلحة الصغيرة والألغام الأرضية. وإن استمرار انتشار الأسلحة الصغيرة هو أمر يقلقنا، بل ويقلق الدول النامية جميعها. وينبغي ألا يغفل المجتمع الدولي عن إدراك الترابط الوثيق بين عدم الاستقرار وانتشار الأسلحة الصغيرة وتواتر الصراعات. ولا تزال أفريقيا هي أكثر مناطق العالم تضررا، بالنظر إلى مدى الدمار الذي ألحقته الصراعات المدعومة بالأسلحة الصغيرة بالمجتمعات والدول. وإزاء هذه الخلفية، نرحب بالأهداف التي حددها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع

جوانبه، الذي انعقد مؤخرا. ونحث المجتمع الدولي على اتخاذ خطوات ملموسة لضمان رقابة فعالة على تداول الأسلحة الصغيرة.

إن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما زال يشكل تحديات خطيرة لجهودنا الإنمائية. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومساهمات المجتمع الدولي في مكافحة هذه الآفة، لا سيما في أفريقيا. ونؤيد نداء الأمين العام خلال الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة بشأن مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من أجل شن حملة عالمية جديدة في الكفاح ضد هذا الوباء. ونؤيد كذلك خطة العمل التي اعتمدتها القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن الإيدز، والتي تهدف إلى تجسيد الالتزامات التي قطعها الزعماء الأفريقيون على أنفسهم بتكثيف جهودهم وتعبئة الموارد من أجل الوقاية من هذا المرض ورعاية المصابين به وعلاجهم، إلى مبادرات ملموسة. كما نصادق على اقتراح الأمين العام بإنشاء صندوق عالمي للإيدز والصحة بغية تعبئة الموارد اللازمة للتصدي لوباء الإيدز.

والفقر من أكبر الآفات التي تواجهها البشرية اليوم. وليس من المقبول على الإطلاق ذلك الوضع الذي يعيش فيه أكثر من نصف سكان العالم بأقل من دولارين في اليوم. وهذا اتهام بحق البشرية والعولمة. ومع أن العولمة قد دمجت البلدان بسرعة من خلال التجارة وتدفقات الاستثمار وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في هذه الحقبة من الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، فمن الأهمية بمكان ألا تقتصر منافع العولمة بعد الآن على ازدهار قلة من البلدان والشعوب المتقدمة النمو. فما يزال تزايد مستوى الفقر في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، يشكل عبئا على الموارد المتاحة في تلك البلدان لأغراض التنمية. ولهذا، ترحب نيجيريا بقرار قادة العالم شن حرب على الفقر من خلال بدء حملة مطردة لجعل الحق في التنمية واقعا قائما. وقد اتخذ القادة الأفريقيون مبادرة جديدة على أساس تصورهم المشترك واقتناعهم المتقاسم بأن أمامنا واجبا ملحا للقضاء على الفقر وإعادة بلداننا إلى طريق النمو والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة. لذا، نتطلع إلى دعم المجتمع الدولي وشراكته معنا في إنجاح هذه المبادرة الأفريقية الجديدة.

ولا يسعني أن أختتم هذا البيان دون أن أشير إلى موضوع حقوق الإنسان. إن سد الثغرة بين معايير حقوق الإنسان وتنفيذها ما زال يشكل تحديا كبيرا لمنظمتنا. ولذا، يؤيد وفدي نداء الأمين العام للدول الأعضاء لكي تصدق على معاهدات الأمم المتحدة الأساسية الست المتعلقة بحقوق الإنسان ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ونؤيد أيضا ضرورة تعزيز محكمة العدل الدولية بوصفها جهازا حيويا لتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

وختاما، يسعد وفدي أن يلاحظ أن الأمين العام قد بذل جهودا تستحق الثناء لتنفيذ إصلاحات تستهدف تعزيز فعالية المنظمة. وبشكل عام، نحن راضون عن مختلف المبادرات التي اتخذها الأمين العام، ونعده بتعاوننا المستمر مع جهوده الرامية إلى تعزيز منظمتنا.

السيد بيتريتش (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أهنئ السيد هان سونغ – سو على توليه رئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وهو يحظى مع مكتبه بثقتنا الكاملة وبدعم بلادي في أداء مهامهم الجسيمة.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقريره السنوي الوافي والمحكم عن أعمال المنظمة. ويلهمنا تصميمه على تقريب الأمم المتحدة من جميع الشعوب وزرع الثقة في شراكتنا العالمية. ويسعدنا أن قيادته

وخبرته ورؤيته وإنسانيته ستظل مكرسة في خدمة منظمتنا خلال السنوات المقبلة.

إن التقرير السنوي يوفر عرضا طيبا لإنجازاتنا السابقة ويطرح عددا من الأفكار بشأن طريقة إدارة أنشطة الأمم المتحدة في المستقبل. وإلى جانب الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان ألفية الأمم المتحدة، يتيح التقرير السنوي لنا فرصة لعرض آرائنا بشأن القضايا المطروحة علينا ورسم مسار العمل الذي ينبغي أن تتبعه الأمم المتحدة والجمعية العامة.

ما زلنا نشعر بالذهول من جراء الخسائر التي وقعت في الأرواح بين سكان نيويورك وغيرهم، والتي سببها إرهابيون وحشيون. وللأمم المتحدة دور كبير في الكفاح ضد الإرهاب. والتعاون الوثيق في قمع الإرهاب هو في مصلحة كل دولة متحضرة، لأن الإرهاب آفة عالمية ودولية تؤثر على حياة كل منا. وعلينا الآن أن نقف صفا واحدا وأن نضمن تقديم هؤلاء المرتكبين للعدالة، أينما وجدوا. ويجب ألا يسمح لأي بلد أن يوفر ملاذا آمنا للإرهابيين بعد الآن. وعلى مجلس الأمن والجمعية العامة أن يتخذا الخطوات المناسبة لتحقيق ذلك. وهذه مهمة صعبة وقد تحتاج إلى بعض الوقت قبل أن تتحقق، ولكنها جديرة تماما بالأمم المتحدة. فدور الأمم المتحدة هنا حيوي فعلا، لأن مكافحة الإرهاب على المدى الطويل تعني أيضا اجتثاث جذوره – وأعني بها الكراهية، والعنصرية، والفقر بصفة خاصة.

إن صون السلم والأمن الدوليين هو الغرض الرئيسي للأمم المتحدة. وعمليات حفظ السلام تكتسب أهمية خاصة.

ويسرنا أن توصيات الإبراهيمي قوبلت بالترحاب وأيدها مجلس الأمن. ولقد قررت سلوفينيا في العام الماضي، كوسيلة للإسهام في ضمان الموارد الكافية لحفظ السلام، أن تعيد بشكل طوعي تغذية الخفض في جدول الأنصبة المقررة لحفظ السلام الذي حظيت به. ومن المشجع أن الأمانة العامة تُنهي الآن دليلا عمليا لدعم المقر للبعثات الموجودة في الميدان بوضع استراتيجيات متماسكة لبناء السلام. وتلك الاستراتيجيات أساسية فعلا في منع نشوب الصراعات المسلحة. ويسرنا أيضا أن هذه الاستراتيجيات تتضمن بشكل متزايد حماية المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال.

ولمنع المآسي ذات الأبعاد الكبيرة مثل تلك التي حدثت في رواندا وفي سربرينيتسا، أشارت سلوفينيا في العام الماضي إلى ضرورة إعداد الأرضية لعمل وقائي كافٍ، يتضمن العمل الإنساني، إذا وحيثما كان ذلك ضروريا. ونحن لا نزال نرى أنه ينبغي أن تكون الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بشكل خاص، الإطار لذلك العمل. ومع ذلك، ينبغي ألا نجازف بتجاهل مشكلة العمل الإنساني التي يترتب عليها الاتجاه نحو تخطي منظمتنا عندما يُتخذ ذلك الإجراء.

ومنع نشوب الصراعات والأمن الإنساني ينبغي أن يكونا شاغلين أساسيين بين شواغل الأمم المتحدة. وخلال رئاستنا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أخذت سلوفينيا زمام المبادرة بعقد أول جلسة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة. ويسرنا سرورا كبيرا الآن أن نرحب بالتقرير الأول (A/55/985) للأمين العام بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة والتوصيات المحددة والشاملة الواردة في التقرير. ونحن نوافق على أن المنع الفعال لنشوب الصراعات ينبغي أن يعالج أسبابها الجذرية ويتضمن تدابير سياسية واقتصادية وإنسانية وغير ذلك قصيرة الأجل وطويلة الأجل على حد سواء. ونحن نعتبر هذا التقرير خطوة هامة على طريق إنشاء ثقافة الوقاية.

ولقد أشار الأمين العام في تقريره السنوي إلى أن المحاكم الدولية حققت أوجه تقدم كبيرة. ونحن نتشاطر الرأي بأنها تسهم فعلا في السلم والعدل.

إن غالبية كبرى من الدول أعربت بوضوح عن إرادتها في القضاء على الإفلات من العقاب باعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ونحن نأمل أن يدخل ذلك النظام الأساسي حيز النفاذ قريبا. وللمرة الأولى، سيقدَّم المسؤولون عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب الأكثر بغضا إلى العدالة، بصرف النظر عن مكان ارتكابها. وهذا ينبغي أن يحسِّن بالتأكيد سلوك الدول والأفراد على حد سواء في المستقبل.

إن القدرة على التكيف مع الظروف الجديدة أمر هام لدور الأمم المتحدة في المستقبل. وعندما نقوم بإصلاح الأجهزة الرئيسية – وينبغي لنا أن نصلحها – ينبغي أن نتمسك أقل بمفاهيمنا ونحاول بذل جهد أكبر في السنوات المقبلة للتوصل إلى توافق في الآراء يمكّن منظمتنا من التكيف على أفضل وجه مع العالم المتغير. ومن المهم أيضا أن يتفهِّم أعضاء مجلس الأمن أن شرعية قراراته تتوقف على تأييد أعضاء الأمم المتحدة كلِّهم، وأن شفافية عمل مجلس الأمن يمكن، في كثير من الأحيان، أن تسهم في الامتثال لقراراته على نحو أفضل.

والعولمة عملية جارية لا يمكن تجنبها. وحتى نجني منافع العولمة ونقضي على آثارها السلبية، علينا أن نكون قادرين على السيطرة على هذه الظاهرة بشكل مسؤول عن طريق إجراء حوار أكثر وثوقا وإقامة شراكة بين كل قطاعات مجتمعاتنا. وتحدي العولمة لا يقع على جوانبها الاقتصادية والمالية والاجتماعية فحسب. وإنما هي تأتي بتحديات جديدة أيضا لصون السلم والأمن ولإقامة نظام مشترك من القيم. ونحن، في الأمم المتحدة، نتحمل مسؤولية خاصة عن ضمان نشر منافع العولمة بشكل منصف وعدم معاناة المحرومين من آثارها السلبية.

وفي العام الماضي، انعقدت مؤتمرات دولية هامة تناولت فيها الأمم المتحدة بعض المسائل المعاصرة الحاسمة التي تواجه المجتمع الدولي. وهذه المؤتمرات تتضمن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب، والمؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن نعتبر أن هذه المؤتمرات أسهمت إسهاما هاما وأنها دليل على حيوية منظمتنا.

واسمحوا لي بأن أذكر أيضا اجتماع ماناغوا والذي عُقد مؤخرا، الذي كان خطوة هامة في إطار اتفاقية أوتاوا للقضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد من على وجه الأرض. ومن دواعي فخري أن أُبلغ مرة أخرى عن جهود سلوفينيا في هذا المجال. والصندوق الاستئماني الدولي لإزالة الألغام ومساعدة ضحايا الألغام، الذي يتخذ من عاصمة بلادي مقرا له، لا يزال أهم عنصر فاعل في إزالة الألغام في البلقان.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أشير إلى أن عقد مؤتمر عالمي آخر معني بالطفل هو مبادرة عزيزة بشكل خاص على سلوفينيا، ونحن نتطلع إلى عقده في أقرب وقت ممكن عمليا. ونحن في سلوفينيا نولي اهتماما كبيرا من الناحية التقليدية لأطفالنا ولأنشطة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وقد قررت سلوفينيا هذا العام أن تضاعف مساهمتها في اليونيسيف. وأي استثمار في رعاية الأطفال والتعاطف معهم هو استثمار في تعزيز قِيم المدنية والأمن الإنساني للغد. ولذلك، يسرنا بشكل خاص أن رعاية

الأطفال تستحوذ على اهتمام أكبر في إطار منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

السيد لي هيونغ تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): أولا أهنئ الرئيس على رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.

ويعرب وفد بلدي عن تقديره البالغ للأمين العام على تقديم تقريره عن أعمال المنظمة.

وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأعرب مرة أخرى عن أسفنا العميق بشأن الحوادث الإرهابية المأساوية التي وقعت في الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر والأرواح البريئة الكثيرة التي فُقدت.

لقد تابع وفد بلدي باهتمام وثيق مسائل الأمن الدولي، ومنع نشوب الصراعات المسلحة والقضاء على الفقر، على النحو الذي عولجت به في تقرير الأمين العام. ونحن نشاطره الرأي بأن مهمة الأمم المتحدة الكبرى هي ضمان السلم والأمن لكل البلدان في الألفية الجديدة.

عندما دخلنا الألفية الجديدة، فرضت حجج تستهدف تدمير مفهوم السيادة، وتعزز ''التدخل الإنساني'' تحديات كبرى أمام التنمية المستقلة للبشرية. وأصبحت أعمال تهدد سيادة الدول وتنتهكها غير خفية، ولا تزال معظم الصراعات دون حل بسبب التدخل الخارجي. وحيثما تُنتهك سيادة الدول، تُنتهك أيضا انتهاكا خطيرا الحقوق في التنمية الاقتصادية – بل حتى الحق في الحياة.

والميثاق يحدد صون السلم والأمن الدوليين بأنه المقصد الرئيسي للمنظمة والاعتراف بالمساواة السيادية لكل الدول الأعضاء واحترامها بأنه مبدأها الأساسي. وهذا المبدأ أُعيد تأكيده في مؤتمر قمة الألفية العام الماضي.

والأمم المتحدة ينبغي أن تولي اهتماما خاصا لضمان أن تمتنع البلدان الكبرى عن تهديد سيادة البلدان الصغيرة والضعيفة وعن انتهاز الصراعات لتحقيق السيطرة.

ونزع السلاح النووي شرط ضروري مسبق لتحقيق قضية السلم للبشرية.

وينبغي أن توفر الدول الحائزة للأسلحة النووية الثقة اللازمة لتحقيق نزع السلاح الشامل والكامل، وذلك باتخاذها التدابير العملية من قبيل تقديم جدول زمني للقضاء على الأسلحة النووية.

ولمواجهة التحديات الماثلة أمام المجتمع الدولي ينبغي رفض تطبيق الكيل بمكيالين وكفالة العدل والحياد في أنشطة الأمم المتحدة. ففي العلاقات الدولية أصبحت ممارسة البلدان الكبيرة للقوة أمراً مقبولاً الآن بشكل ضمني بينما تخضع تدابير الدفاع عن النفس التي تقوم بها البلدان الصغيرة لأن تصبح هدفاً للجزاءات والضغوط. ولو أريد أن نوقف هذا الظلم والكيل بمكيالين ينبغي تعزيز الدور الرائد للأمم المتحدة، ولا سيما مهام ودور الجمعية العامة. فالجمعية العامة، باعتبارها أعلى جهاز في الأمم المتحدة، ينبغي أن تبت في كل القضايا المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، كيلا تتخذ الأجهزة الأخرى أي قرارات تتعارض مع إرادة الدول الأعضاء. ونحن نرى ضرورة اتخاذ الخطوات الملائمة كي تعالج اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة هذه القضية وتقدم توصياتها إلى الجمعية العامة.

ولو أريد إضفاء الطابع الديمقراطي على أنشطة الأمم المتحدة ينبغي إصلاح مجلس الأمن. وسيكون من الملائم في هذا الصدد إحراز تقدم في الإصلاح وذلك بطرق أهمها التوصل إلى اتفاق على زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين وهذه مسألة يمكن الاتفاق عليها بسهولة إلى حد ما.

لقد مضى عام على إصدار الرؤساء المشاركين في مؤتمر قمة الألفية بيانهم (A/55/PV.4) واتخاذ الجمعية العامة بالإجماع القرار (٥٥/١١) الذي يؤيد مؤتمر قمة بيونيانغ التاريخي المشترك بين الكوريتين والإعلان المشترك بين الشمال والجنوب. أما الأحداث المعجزة التي تمت في شبه الجزيرة الكورية في العام المنصرم فهي الأحداث الناجمة عن السياسة المستقلة وفكرة الوحدة الوطنية الكبرى لجنرالنا المحترم كيم يونغ إيل. فقد قدمت كوريا الشمالية والجنوبية بصورة مشتركة بند جدول الأعمال ''السلم والأمن وإعادة الوحدة في شبه الجزيرة الكورية'' مرة أخرى هذا العام بقصد تحقيق وحدة مستقلة وسلمية، بروح الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب.

وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن الشكر للبلدان التي تقدم الدعم والتضامن لجهودنا الرامية إلى تنفيذ الإعلان المشترك بعيداً عن أي تدخل خارجي.

السيدة سيدينو رايس (فنزويلا) (تكلمت بالاسبانية): باسم وفد فنزويلا أود أن أتقدم بالتهنئة إلى الرئيس على انتخابه. فخبرته المؤكدة ومهارته في الاضطلاع بالمسؤوليات العامة رفيعة المستوى تكفلان أن نتمكن في ظل ريادته من السير قدماً في تناول المواضيع المدرجة في جدول أعمال الجمعية. وبوسعه أن يعتمد على تعاوننا في العمل بأسلوب مرن وبناء في هذا السبيل.

أما عن الموضوع المطروح علينا فأتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقديمه في الوقت المناسب تقريره السنوي عن أعمال المنظمة. وبذا يكون الأمين العام قد أوفى بمسؤوليته عن إعلام الدول الأعضاء بأهم القضايا العالمية وأوضاع هذه المنظمة خلال الفترة قيد الاستعراض. ومع اعترافنا بإسهامه في هذا الصدد نهنئه أيضاً على صدق تشخيصه وقوة إيمانه بما يدعم إدارته على رأس الأمم المتحدة.

وتقتضي تعليقات الأمين العام اهتمام سلطاتنا لأنها السلطات التي عليها توجيه المنظمة وتزويدها بالاتجاه المأمون في فترة الانتقال التي تولاها النظام الدولي في السنوات القليلة السالفة. وعلينا في هذا الصدد أن نضم الجهود لكفالة عدم تكرار المآسي في هذا القرن مثلما حدث في الاعتداءات الإرهابية الأخيرة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي يدينها بلدي بالقطع. ونحن مقتنعون أن بوسع الجمعية العامة أن تسهم كثيراً في هذا الاستعراض.

وتجد الأمم المتحدة نفسها أمام واقع دولي يبشّر بالخير وفي الوقت نفسه يتسم بالتضارب. فثمة شعور، من ناحية، بأن إدارة المسائل العالمية والبحث عن حلول للمشاكل ذات الاهتمام المشترك هما في سياق تنامي الترابط والعولمة من الأهداف التي لا يمكن تعزيزها إلا من خلال الأمم المتحدة التي توفر التوازن بين شتى الأفكار وترعى مصالح الدول. غير أن تلك التوقعات محدودة في الغالب نتيجة لنقص الدعم اللازم من أعضائها ونقص تكيف هياكلها مع إشارات هذه الأزمنة الجديدة.

وتجد الأمم المتحدة نفسها أمام واقع دولي يبشّر بالخير وفي الوقت نفسه يتسم بالتضارب. فثمة شعور، من ناحية، بأن إدارة المسائل العالمية والبحث عن حلول للمشاكل ذات الاهتمام المشترك هما في سياق تنامي الترابط والعولمة من الأهداف التي لا يمكن تعزيزها إلا من خلال الأمم المتحدة التي توفر التوازن بين شتى الأفكار وترعى مصالح الدول. غير أن تلك التوقعات محدودة في الغالب نتيجة لنقص الدعم اللازم من أعضائها ونقص تكيف هياكلها مع إشارات هذه الأزمنة الجديدة.

وكما يذكر الأمين العام فإن مؤتمر قمة الألفية الذي جمع بين عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات قد يسّر تجدد الثقة بالتعددية، وخاصة بالأمم المتحدة. كما أن المؤتمر تحدث عن ضرورة إجراء الإصلاحات اللازمة حتى يمكن أن تستجيب الأمم المتحدة في الوقت المناسب وعلى نحو حاسم بما لديها من موارد ملائمة وعلى أساس مراعاة مبادئ الميثاق وتعاضده، للمشاكل التي تطرأ في مجالات السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ورغم الجهود الهامة التي تبذلها المنظمة لفض حالات الصراع في بعض مناطق العالم، نلاحظ مع القلق باستمرار العنف غير العادي في الصراعات التي يصبح السكان المدنيون فيها هدفاً سياسياً لجماعات أو فصائل تتحدى القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي. وقد أصبح درء الصراعات عن طريق استئصال أسبابها الاجتماعية والاقتصادية، هدفاً ملحاً لا مفر منه أمام المجتمع الدولي نظراً للمزايا الاقتصادية والبشرية التي يمكن جنيها من خلال استراتيجية مبنية على مبادئ العلاقات الدولية المتفق عليها من قبيل عدم التدخل، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية، والحلول السلمية للصراعات، ومراعاة معايير القانون الدولي.

ونحن نتفق مع الأمين العام على أن نجاح الأمم المتحدة في ميدان الوقاية يستند إلى دعم الدول الأعضاء التي تتحمل المسؤولية الأولى باستمرار عن معالجة أسباب الصراعات ذات الطابع الداخلي. ونحن نرى أننا لا يمكن أن نتحدث عن تفويض المسؤوليات بل ينبغي أن نوجه المنظمة في تعزيز ممارسة أفضل تتجه نحو التعاون الدولي في مجالات درء الصراعات وحالات الطوارئ الإنسانية.

وفي مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، جاءت كشوف الميزانية مختلطة. فالسياسات التي رسمت في أوائل التسعينات لإبرام اتفاقات متعددة الأطراف في هذا المجال، قد ضعفت لغياب الجهود الدؤوبة من بعض البلدان التي تتحمل مسؤوليات محددة في هذا المجال، ولوقوع أحداث معينة تؤثر على مناخ التفاوض.

وتعتقد فنزويلا أن اقتراح الأمين العام بعقد مؤتمر دولي بشأن تخفيض المخاطر النووية مبادرة إيجابية تستهدف التعرف على سبل ووسائل القضاء على الأسلحة النووية في المستقبل القريب، كما جرى الاتفاق عليه في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

ومشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إحدى القضايا التي أضيفت إلى جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف. وتزيد هذه الظاهرة من تفاقم الصراعات التي تنشب في مختلف المناطق، مهددة أمن الدول، فضلا عن المستقبل الاقتصادي والاجتماعي للشعوب المتضررة من هذه الحروب.

وفنزويلا مقتنعة بضرورة اتخاذ المجتمع الدولي تدابير، على أساس التعاون الدولي، للقضاء على هذا النشاط غير المشروع الذي تدعمه جماعات وأفراد يعيشون على هامش القانون. وفي هذا الصدد، نعتقد أن الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عقد في تموز/يوليه من هذا العام، تمثل خطوات إيجابية على الطريق المؤدي إلى نزع السلاح ومنع نشوب الصراعات.

والعولمة قوة متصلبة في العصر الحالي الذي يتميز بالتغيرات والتحولات البعيدة المدى. وقد أتاحت فرصا، مثل توسيع نطاق التجارة والتطور السريع لتكنولوجيا المعلومات. ومع ذلك، حتى عندما نتمكن من رؤية منافع هذه العملية بوضوح، لا يمكن أن ننكر أن هذه المنافع تنتشر على نحو غير

متساو، كما يتبين من ازدياد الفقر المدقع في قطاعات ضخمة من سكان العالم. ولكي يصلح المجتمع الدولي هذه الاختلالات، يجب عليه اتخاذ إجراءات متضافرة تؤدي إلى اعتماد تدابير هامة لمنع التهميش والعزل الاجتماعي لمن يظل خارج هذه العملية.

وقد مكّن مؤتمر قمة الألفية من التأكيد من جديد على أهداف البرنامج الاجتماعي، كما حددتها مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بقضايا البيئة والتنمية الاجتماعية. والمرأة والسكان، التي جعلت الإنسان محور التنمية. وعلينا أن نكفل تحويل الأهداف المعلنة في الإعلانات وبرامج العمل إلى إجراءات محددة لتخفيض الفقر المدقع إلى النصف كما جرى الاتفاق عليه. والتدابير التي تتخذها الحكومات الوطنية لتعزيز الأهداف الاجتماعية ينبغي أن تدعم بالتعاون الدولي المستدام بروح من التضامن بحيث نضمن تنفيذ الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف بسرعة وبفعالية، مما يساعد على التغلب على الحرمان والجوع والفقر.

وفي سياق هذا النهج القائم على المسؤولية المشتركة، تعتقد فنزويلا أن عقد مؤتمر دولي معني بالتمويل لأغراض التنمية في مونتيري في آذار/مارس ٢٠٠٢ يتيح فرصة مثالية لكل من البلدان النامية والمتقدمة النمو لكي تعمل معا على اتخاذ مجموعة من التدابير السياسية الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن ضرورة إقامة هيكل مالي جديد. وتعتقد بلادي أنه ينبغي لهذا المؤتمر أن ينظر أيضا في إمكان تجنيد الموارد الوطنية والدولية لأغراض التنمية الاجتماعية بغية تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن واتخاذ تدابير تتعلق بالتجارة وإتاحة التخفيف من عبء الديون.

ورغم إحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية نتيجة لتوطيد الديمقراطية وتدعيمها في العالم، فهناك قلق يساورنا، حيث أن الإشارات التي تدل على وجود العنصرية وكره الأجانب لا تزال مستمرة وقد كنا نظن أن هذه المظاهر، التي تتعارض مع حقوق الإنسان وتقوض الكرامة الإنسانية، قد انقرضت واختفت. والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد في جنوب أفريقيا مؤخرا، أتاح فرصة فريدة للمجتمع الدولي لكي يتخذ تدابير ردا على التمييز القائم على العنصر أو اللون أو العرق أو الأصل.

وفيما يتعلق بتوطيد نظام دولي قائم على صلاحية معايير القانون الدولي، أيدت فنزويلا منذ البداية إنشاء محكمة جنائية دولية، وشاركنا في عملية إنشاء المحكمة على أساس مبادئ العالمية والتكامل والاستقلال الذاتي. وبهذه الروح، أودعت حكومة فنزويلا في حزيران/يونيه من العام الماضي صك تصديقها على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، اقتناعا من فنزويلا بالإسهام الذي يمكن للمحكمة أن تقدمه في سبيل قضية السلام واحترام القانون الدولي من خلال محاكمة ومعاقبة المسؤولين عن الجرائم الدولية، وفي سبيل منع الإفلات من العقاب. ويبين هذا العمل الأولوية التي تمنحها بلادي لتحسين وتأكيد مصداقية العدالة وشفافيتها في المجال الدولي. ونرجو أن يدخل هذا الصك القانوني حيز النفاذ في المستقبل القريب لكي يمكن تشكيل المحكمة وبدء عملها.

فلنضع هذه المنظمة في خدمة الشعوب عن طريق التعزيز الحاسم لأهداف العدل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والأهداف التي اتفق عليها رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر قمة الألفية يجب تحقيقها في الإطار الزمني المحدد. وقد آن الأوان لكي نتخذ الإجراءات التي تعطي شكلا ملموسا للآمال المعقودة على تهيئة عالم أكثر عدلا وإنصافا، يشكل فيه استئصال شأفة الفقر وتعزيز التنمية تعبيرا صادقا عن السلم والاستقرار الدوليين.

وتتفق فنزويلا مع الأمين العام على أنه لا بد للأمم المتحدة من أن تصبح أداة لتقدم البشرية. وتحقيقا لهذا الهدف، يجب على الدول الأعضاء أن توجِّه جهودها، من خلال الحوار والتعاون الدوليين، بحيث تتصدى لتحديات العولمة، مع اغتنام الفرص التي تتيحها في نفس الوقت. وإذا كان للأمم المتحدة أن تتحمل مسؤولياتها على النحو الكامل، فعليها أن تشترك في التجديد المستمر وأن تتكيف مع الواقع الحالي، وستحتاج إلى دعم الدول الأعضاء وتفهمها.

السيد البعباع (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم وأهنئ بلادكم على توليكم رئاسة الجمعية العامة خلال هذه الدورة. ونحن على ثقة من أنكم بفضل ما تتمتعون به من مقدرة وحكمة، فإن عملنا سيكلل بالنجاح.

إن الجمعية العامة تبدأ جلساتها في أجواء حزينة وظروف غير عادية بعد الهجمات الإرهابية والأحداث المأساوية التي شهدناها في ١١ أيلول/سبتمبر الماضي. وبهذه المناسبة يود وفد بلادي أن يعرب مرة أخرى عن تعازيه ومواساته وتعاطفه مع الشعب الأمريكي ومع أسر الضحايا، سواء في الولايات المتحدة أو أية دولة من الدول.

إن بلادي، وشعبها، تقدر أكثر من غيرها وتتفهم أكثر من غيرها المعاناة الحقيقية والمشاعر المختلطة الناجمة عن هذه الفاجعة نتيجة لتعرضها عام ١٩٨٦ لاعتداءات وغارات شاركت فيها أكثر من ١٠٠ طائرة دمرت أحياء سكنية كاملة وأسفرت عن مقتل العشرات وجرح المئات من السكان الأبرياء. إننا نرحب بتخصيص جلسات خاصة لمناقشة قضية الإرهاب في الأسبوع القادم، حيث سيتاح لوفدي وللوفود الأخرى التحدث بالتفصيل عن هذه المسألة.

ونحن في الوقت الذي ندين الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره، نؤكد من جديد أن الإرهاب أصبح ظاهرة عالمية لا يختص بها اتباع دين معين دون بعض الأديان أو ثقافة معينة دون بعض الثقافات. وهذه حقيقة ماثلة أمام العالم أجمع، والأحداث الإرهابية تقع في كل قارات العالم. ولذلك فإن موجة العداء ضد الإسلام والعرب والمسلمين التي نشهد بعض مظاهرها الآن في بعض مناطق العالم يجب أن تُدان بنفس القوة التي ندين بها الإرهاب والكراهية والعنصرية في كل مكان.

إن الإرهاب العالمي أصبح بحق وباء كونيا يتطلب تكاتف المجتمع الدولي لمواجهة هذا الخطر وجرائمه البشعة التي تستهدف أرواح المدنيين الأبرياء، والتنسيق والتعاون بين دول العالم للقضاء عليه. ولكن المسؤولية الدولية للقضاء على هذا الوباء تتطلب لذلك تكثيف الجهود ليس انسياقا وراء مفهوم الانتقام ولكن استنادا إلى أحكام القانون الدولي وإلى إطار الشرعية الدولية بعيدا عن ازدواجية المعايير.

كما يجب التفريق بين الإرهاب الذي يمارس ضد الأبرياء وبين الدفاع المشروع ضد الاحتلال والحكم الأجنبي. ونحن لذلك ندعو إلى التعجيل بعقد مؤتمر دولي للتعريف بالإرهاب ومكافحته والقضاء عليه بعد معرفة أسبابه المختلفة بعيدا عن المؤثرات السياسية. ولكن كما قال الأمين العام في كلمته منذ يومين عند تقديمه لتقريره الشامل ينبغي في سياق ذلك ألا نتعجل بالحكم بأن مكافحة الإرهاب تعني الدخول في صراع بين الحضارات أو بين الديانات أو الثقافات.

وكما ذكَّرنا الأمين العام أيضا في مقال نشرته صحف العالم منذ أيام وفي مقدمتها صحيفة نيويورك تايمز، فإنه من الضروري عندما يتخذ العالم إجراءات ضد مرتكبي الإرهاب العمل على معالجة الظروف والأسباب السياسية

والاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى ظهور مثل هذا النوع من الكراهية والانحراف حتى يمكن إحلال السلام والأمن والعدالة في العالم أجمع.

إننا الآن وفي الأسابيع والأشهر والسنوات القادمة في أشد الحاجة إلى التمسك بالشرعية الدولية وبالأمم المتحدة التي ارتضيناها كإطار شرعي مناسب لمعالجة آفات هذا العصر سواء كانت صراعا مسلحا أو إرهابا أو فقرا أو غير ذلك.

لقد أصدر رؤساء دولنا وحكوماتنا إعلان الألفية الذي يؤكد العزم على العمل من أجل إنشاء عالم أفضل خال من الصراعات ومن الجهل والفقر والمرض حتى يمكن خلق مجتمع دولي قوي أكثر عدلا وأكثر خيرا. وقد أكدت هذه الوثيقة التاريخية على مبادئ أساسية ومن بينها، على سبيل المثال، تصميم المجتمع الدولي على دعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدل، وكذلك ضرورة حل المنازعات بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، وحق الشعوب التي لا تزال ترزح تحت الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية في تقرير المصير.

ولذلك، فإن على المجتمع الدولي أن يؤكد التزامه بهذه المبادئ ويعزز قدرة الأمم المتحدة على القيام بالمهام التي أنيطت بها في ظروف دولية تتغير بسرعة كل يوم.

إننا نشارك الأمين العام الرأي القائل إنه في ظل عالم يتعولم كل يوم فإنه من الضروري إيجاد تعاون وشراكة وتقاسم للأعباء فيما بين الدول والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية حتى يمكن الاستفادة من فوائد العولمة وتفادي مساوئها.

وبهذه المناسبة أود أن أهنئ الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة تعيينه لفترة ولاية ثانية. ونتطلع جميعا إلى مزيد من جهوده وتفانيه وحماسه ومبادراته لتفعيل دور الأمم المتحدة بصفتها منظمة لا غنى عنها لمواجهة التحديات المقبلة في قريتنا الكونية بفعالية ومن بينها كيفية منع نشوب الصراعات، ومعالجة الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى نشوبها، وتوفير المساعدات الإنسانية للفئات الضعيفة والمهمشة، ودعم التعاون الدولي، وحماية الشعوب المقهورة، وبناء عالم يقوم على أساس العدالة والنظام واحترام سيادة القانون في الشؤون الدولية.

والمشكلة التي تواجهنا هي أننا نشهد الآن محاولات لتهميش هذه المنظمة الموقرة التي أراد الآباء المؤسسون لها منذ أكثر من نصف قرن أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، ومحاولات لتعطيل الدور الرئيسي الذي يلعبه مجلس الأمن في المحافظة على السلم والأمن الدوليين. وقد لمسنا كيف أصيب مجلس الأمن مثلا بالشلل في الأسابيع الماضية بسبب التهديد باستخدام الفيتو من قِبَل إحدى الدول الدائمة العضوية في معالجة إحدى القضايا المزمنة، مما أدى إلى تفاقم الوضع وسفك المزيد من الدماء في تلك المنطقة.

ولذلك، فإننا نطالب بتضافر الجهود للإسراع في عملية إصلاح نظام الأمم المتحدة، وفي مقدمة ذلك إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته، وتمكينه من القيام بواجبه كاملا بدلا من أن يستمر خاضعا لهيمنة دولة واحدة من الدول الأعضاء فيه.

ونحن نتفق مع الأمين العام فيما أشار إليه في تقريره حول تدهور الأوضاع في المنطقة العربية والخسائر في الأرواح والحاجة الماسة إلى التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للصراع العربي الصهيوني على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة. إن تفاقم العنف في المنطقة العربية تعود أسبابه إلى الاحتلال العسكري للأراضي الفلسطينية الذي تزيد مدته على ٣٤ عاما، ومحاولة قوات الاحتلال فرض واقع الاحتلال والاستيطان، والطرد، والضم، وتوسيع

المستوطنات، ومصادرة الأراضي، وتدمير البنية التحتية الفلسطينية، وسياسة الحصار، والتجويع، والتركيع، والإذلال، والعقوبات الجماعية، وتدمير المزارع، واقتلاع الأشجار، واغتيال رموز المقاومة الشرعية للاحتلال.

إن النقاش حول تطور مفهوم العقوبات وحول مدى جدوى سياسة فرض العقوبات على الدول ما زال مستمرا. وكما ذكر الأمين العام فإن مثل هذه العقوبات تتسبب في مآسي إنسانية ومعاناة بشرية معروفة للجميع. وبلادي تعارض مبدأ فرض العقوبات وتؤيد حل الصراعات بالطرق السلمية والحوار البناء. والعقوبات يجب أن تكون الخيار الأخير الذي يمكن لمجلس الأمن أن يلجأ إليه بعد استنفاد كل السبل السلمية الأخرى وفقا لمبادئ الميثاق وليس لتحقيق أهداف سياسية وأجندة معينة لدولة واحدة ضد دولة أخرى.

كما أنه ينبغي رفع هذه العقوبات فورا بدون تأخير عند انتهاء أسباب وضعها بدون التحجج بأية حجج أخرى لاستمرارها. فبلادي مثلا فُرضت عليها عقوبات ظالمة طالت آثارها جميع فئات الشعب الليبي لمجرد الاشتباه في شخصين بدون أية أدلة بالرغم من قيام بلدي بتنفيذ جميع الالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن. وبالرغم من ذلك فإن هذه العقوبات لم ترفع نهائيا عن بلادي بعد.

ولذلك، يتعين بذل الجهود لتمكين المجلس من استعادة احترامه ومصداقيته حتى يقوم بدوره الطبيعي في المحافظة على الأمن والسلام طبقا للميثاق وحتى لا يستمر أداة سياسية في أيدي الأقوياء.

إننا نرحب بتخصيص أجزاء من التقرير المعروض علينا لمشاكل أفريقيا السياسية والتنموية، وخاصة في مجال وضع استراتيجيات لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات ومنع وقوعها، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية وغير الإقليمية، في ضوء كون أفريقيا هي أكثر القارات التي تعاني من هذه المشاكل. كما أننا نرحب بمبادرات الأمم المتحدة لإعطاء الأولوية لمعالجة مشاكل القارة الأفريقية التنموية، خاصة وأن إعلان الألفية قد طالب الأمم المتحدة بأن تلعب دورا حفازا لحشد الموارد من أجل مواجهة التحديات التنموية في القارة.

وفي هذا الشأن نسجل ارتياحنا لاحتضان المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء الجزء الرفيع المستوى لدورته في تموز/يوليه الماضي للمبادرة الأفريقية الجديدة التي أقرها مؤتمر قمة لوساكا. وإننا نتطلع إلى قيام أفريقيا، بعد أن أعلنت عن مولد اتحادها الجديد في لوساكا، بإمساكها بزمام أمور مصيرها وتأكيد عزمها على مواصلة كفاحها من أجل تحقيق تنميتها المستدامة وتصميمها على التغلب على تحدياتها العاجلة، معتمدة في ذلك على نفسها وعلى جهود شعوبها ودعم المجتمع الدولي لها. ونأمل لذلك أن تتخذ الجمعية العامة في دورتها الحالية القرارات اللازمة للمساهمة في إيجاد حلول للمشاكل الأفريقية، وفي مقدمتها مشكلة التخفيف من وطأة الفقر، وإلغاء الديون، والقضاء على وباء الإيدز والملاريا والأمراض المستعصية الأخرى، وتنمية الموارد البشرية، وغيرها من المشاكل.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن العالم في القرن الحادي والعشرين أصبح قرية كونية صغيرة تتأثر سلبا وإيجابا بما يحدث في أي جزء منها، ولا يمكن لأية دولة أن تعيش بمعزل عنها. وكل ظلم وكل إجحاف وكل قمع وكل فقر وكل آفة اجتماعية أو اقتصادية، وكل مرض له انعكاساته في كل مكان. ولذلك فإن الوقت قد حان لإيجاد الإرادة السياسية والجهد الدولي المشترك والفعال، والموارد اللازمة لاستئصال النزاعات والآفات المزمنة، وإطفاء الحرائق الصغيرة في هذه القرية، حتى لا يمتد لهيبها إلى كل مكان. وكذلك القضاء على الفقر والجوع واستخدام الأموال التي

تنفق الآن بسخاء في تطوير الأسلحة الفتاكة في هذه المهمة النبيلة، حتى يمكن إحلال السلام والأمن والعدالة، وخلق عالم أفضل في الألفية الجديدة.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب مرة أخرى عن أعمق تعازينا لشعب الولايات المتحدة ولجميع من تأثروا بالهجمات الإرهابية المدمرة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر. فقد أصاب الذهول والفزع حكومة إسرائيل وشعبها، كما أصابا الناس في جميع أنحاء العالم، من جراء هذه الحوادث المأساوية. فهذا اليوم سيحيا دائما في خواطرنا، ولا بد أن ترشدنا ذكرياته إلى حد كبير في مداولاتنا بشأن المسار الذي تتخذه الدورة السادسة والخمسون للجمعية العامة.

واسمحوا لي بأن أهنئ الأمين العام على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة. ويصف هذا التقرير بوضوح التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في عالمنا الدائم التغير ويجمل الطرق التي يمكن بها للمنظمة مواصلة العمل على النهوض بالبشرية، استنادا إلى الالتزام بمبادئ الميثاق.

ويصيب التقرير في تركيزه على موضوع العولمة الذي يفوق ما سواه في الأهمية والترابط والتكافل المتزايد الذي يتسم به عالمنا. ويظهر التسليم بأن العولمة لاتتيح فرصا جديدة فحسب، بل تحمل في ثناياها مخاطر جديدة وتحديات جديدة أيضا. ولا يمكن لدولة بمفردها التصدي لمشاكل العولمة أو لما تنطوي عليه من إمكانيات، بل يتطلب ذلك تعاونا بين الدول والمنظمات الدولية. ويمكن للأمم المتحدة أن تعمل بمثابة المنتدى الرئيسي الذي تنشأ فيه الشراكات اللازمة لمواجهة التحديات التي تواجه البشرية جمعاء.

ويواجه العالم تهديدا خطيرا من الإرهاب الدولي، كما ثبت بشكل مفجع قبل أقل من أسبوعين في نيويورك وواشنطن العاصمة. ويجب أن يكون واضحا الآن أن الإرهاب ليس مقصورا على منطقة معينة أو على صراع معين. فالقوى التي قربت بين شبكات المعلومات والنقل والمال في العالم قد جلبت أيضا خطر الإرهاب إلى الجميع في عقر دارهم. وليس هذا الخطر كأي خطر شهده العالم في أي وقت مضى، إذ ينطوي على إمكانية تقويض أسلوب حياتنا ويهدد بزوال الحرية. ويجب على المجتمع الدولي الآن أن يعبئ جهوده كي يواجه هذا الخطر، وأن يحتويه، وأن يقضي عليه في نهاية المطاف.

وفي هذا الصدد، للأمم المتحدة دور حاسم تؤديه. فلا يمكن للإرهاب أن يعمر طويلا دون دعم من بعض الدول والقادة في مختلف بقاع العالم الذين نذروا أن يلهموا، بل وأن يجسدوا عقيدة الإرهاب. ويتطلب الإرهابيون ملاذات آمنة يهربون إليها من حكم القانون؛ وهم يتطلبون أراضي يمكن لهم التدرب فيها؛ ويتطلبون المساعدات المالية لتمويل عملياتهم. ولا يمكن أن يوفر هذه العناصر الثلاثة سوى الدول إما بدعمها أعمال الجماعات الإرهابية مباشرة أو بغضها الطرف عن هذه الأعمال.

ويجب على المجتمع الدولي أن يأخذ زمام المبادرة بإعلان أنه لم يعد يتسامح مع هذا السلوك. ويجب ألا تعتبر الدول التي ترفض قمع الإرهابيين الذين يعملون في أقاليمها أعضاء صالحين في أسرة الأمم، بل يجب أن تمنع تلك الدول زيادة عن ذلك من تولي أدوار قيادية في المنظمات الدولية. ويجب على الأمم المتحدة أن تجتهد في إيجاد الآليات التي يمكن بها تحديد الدول التي تقدم دعمها للإرهاب واتخاذ إجراءات ضدها. والواقع أنه لا يوجد تحد أشد إلحاحا أو أشد تطلبا للتعاون الدولي المتضافر من خطر الإرهاب، ولا يوجد عمل أشد احتياجا لاهتمامنا العاجل من هذا العمل.

ولكن خطر الإرهاب الناشئ عن بعض مناطق العالم، رغم أنه أمر عاجل للغاية، فإنه أبعد ما يكون عن المسألة الوحيدة ذات التداعيات العالمية. فوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كارثة ذات أبعاد عالمية. وهي تدمر الحياة الاجتماعية والاقتصادية لأكثر البلدان تأثرا، ولكنها لا تقتصر بحال من الأحوال على تلك البلدان بالذات. وبينما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي أشد المناطق تضررا، فهذا الفيروس آخذ في الانتشار أيضا بمعدل مثير للفزع في بقاع أخرى من العالم. وبما أن المشكلة عالمية في طابعها وعواقبها، كذلك يجب أن يكون تصدينا لها على نطاق عالمي. وعلى جميع الأمم والحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والأفراد أن يعقدوا العزم على توحيد صفوفهم في جهد عالمي شامل، لوقف انتشار وباء الإيدز، وتقديم الرعاية لمن يعانون منه فعلا.

وفي ذلك الصدد، ترحب إسرائيل بنداء العمل العالمي الذي وجهه الأمين العام، وكذلك بإنشاء فرقة عمل رفيعة المستوى مشتركة بين الوكالات معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لتنسيق تصدي الأمم المتحدة لهذه الأزمة. كما نؤيد إنشاء صندوق عالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة، لمكافحة هذا الوباء، الأمر الذي سيمكن الأمم المتحدة من قيادة الجهد العالمي المبذول لمكافحة انتشار المرض.

إن إسرائيل تؤيد بقوة مبادرة الأمين العام لتحويل المنظمة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. ولكن التركيز على منع نشوب الصراع ليس مجرد ممارسة في مجال التخصيص الأكفأ للموارد، وهو كذلك بكل تأكيد؛ بل إنه يمثل أيضا أسلوبا أكثر فعالية بكثير لتخليص الإنسانية من ويلات العنف والصراع.

وكما اتضح جليا في تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/55/985)، فإن المسؤولية الأساسية عن منع نشوب الصراعات تقع على عاتق الحكومات الوطنية. والدور الرئيسي للأمم المتحدة ينبغي أن يكون دعم الجهود الجارية التي تبذل بالفعل على الصعيد الوطني. ويجب تشجيع الأطراف على تسوية المنازعات من خلال الوسائل السلمية بدلا من العنف، وفقا للمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

وتحقيقا لهذا الغرض، نؤيد جهود الأمين العام لتعزيز المشاريع الإنمائية والإنسانية في المناطق المضطربة، وتعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، وإرسال بعثات متعددة التخصصات إلى مناطق التوتر قبل تصاعد الأزمات وخروجها عن السيطرة.

ولزيادة فعالية هذه المساعي، يتناول التقرير أيضا مسألة إدخال تعديلات على الممارسات داخل منظومة الأمم المتحدة نفسها. ولاشك أن استخدام الموارد على نحو أكفأ، وزيادة التركيز على تسخير قوة تكنولوجيا المعلومات، وزيادة المساءلة والمراقبة، مبادرات نرحب بها. وأقول على وجه الخصوص إنه في منظمة واسعة ومتنوعة مثل الأمم المتحدة، يجب توجيه اهتمام خاص نحو تسهيل الاتصالات المحسنة فيما بين الإدارات والوكالات، وفيما بين موظفي الأمم المتحدة في المناطق النائية من العالم. والأداء السليم داخل منظومة الأمم المتحدة سيحسن إلى حد بعيد قدرة المنظمة على الوفاء بولايتها في جميع أنحاء العالم.

أما العولمة فتقدم مجموعة من التحديات الجديدة والفرص الجديدة. فظهور أدوات جديدة قوية للاتصالات والتمويل والتجارة قرب بين مختلف شعوب العالم، ووفر فرصا اقتصادية جديدة غير عادية، وأتاح لأقل الدول نموا سبيلا إلى الخروج من الفقر. بيد أنها تنطوي أيضا على

تغيرات أخرى. فالعولمة يمكن أن تكون سببا في تفاقم أوجه الظلم، وتعميق الأثر السلبي لفجوة التكنولوجيا الرقمية، واستفادة البعض على حساب الآخرين. وعلينا أن نكفل أن تخدم العولمة الصالح العام، وأن ترتقي بالأمم والشعوب، وألا يصبح تزايد الانفتاح والحرية في مجتمعاتنا بذرة دمارنا. وباختصار، علينا أن نعمل معا، سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها، لتلبية مطالب هذا العالم الجديد.

ومن دواعي ارتياح إسرائيل أن الاعتراف بضرورة التعاون الدولي يعاد التشديد عليه باستمرار في مجمل تقرير الأمين العام. ومثلما اتخذنا خطوات لتبسيط وتحسين الإدارة داخل منظومة الأمم المتحدة، علينا أيضا أن نعمل من أجل تحسين إدارتنا الجماعية للقوى التي تعيد تشكيل العالم. ولا يمكننا ضمان أن تكون العولمة متسقة مع أعلى طموحات الإنسانية إلا بالعمل متحدين معا.

وهذا هدف ليس من الصعب تحقيقه كما قد يبدو. فالعولمة فرصة للجمع بين مختلف الشعوب، وتعزيز فهم اختلافاتنا واحترام قيمنا المشتركة. فتلك القيم هي التي يجب أن نعززها في جميع جهودنا، لأنها تشكل أساس سعينا لتخليص البشرية من ويلات الحرب، وتعزيز السلام والتعايش بين كل شعوب العالم.

ولا تزال إسرائيل ملتزمة بالأمم المتحدة، وبالمبادئ التي أسست عليها، وبجدول أعمالها الواسع في كل المجالات المتنوعة للمسعى الإنساني. ونحن تواقون إلى الدخول في شراكات مثمرة، وتعزيز التعاون الدولي فيما بين الدول الأعضاء، والقيام بدورنا لتحقيق الأهداف النبيلة التي أنشئت المنظمة من أجلها.

السيد أوتش (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أعرب عن خالص تهانئي للسيد هان سونغ - سو، على انتخابه بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وإننا لعلى ثقة بأن أعمال هذه الدورة، بفضل قيادته القديرة، ستكون معلما بارزا على الساحة الدولية الجديدة، من حيث مواجهة التحديات الجديدة للسلام والديمقراطية والتقدم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن التعازي القلبية ومشاعر التعاطف العميقة التي تقدمت بها حكومة كمبوديا الملكية لبلدنا المضيف، الولايات المتحدة الأمريكية. إن بلدي يدين بشدة تلك الأعمال الإجرامية الإرهابية، ويؤيد إدراج البند ١٦٦ المعنون ''التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي'' في جدول أعمال هذه الدورة. ومن المتوقع أن تشكل هذه القضية تحديا كبيرا لمناقشتنا في الأسبوع المقبل.

وأود أن انضم إلى سائر المتكلمين في شكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة A/56/1، فالتقرير يقدم عرضا موجزا لأنشطة الأمم المتحدة في مجالات السلم والأمن، والمساعدة الإنسانية، والتنمية، والقانون الدولي، وحقوق الإنسان، وإصلاح المنظمة.

ويشير تقرير الأمين العام إلى إعلان الألفية الذي يتمثل مرماه الأساسي في الحرب ضد الفقر، وهي الحرب التي يجب أن تكون عامة وشاملة. وبالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا مثل كمبوديا، فإن أحد التحديات الرئيسية في تلك الحرب، هو كيفية التعامل مع عملية العولمة التي لا رجعة فيها. والمشكلة الحاسمة هنا هي كيف يمكننا أن نجعل العولمة تعمل لصالحنا، وكيف يمكننا أن ندمج بلداننا في عملية العولمة الآخذة في التسارع، حتى لا نتخلف عن الركب ونظل مهمشين.

وتشكل عملية العولمة - التي حركتها أوجه التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة تحرك رأس المال، والتخفيضات في حواجز التجارة وفي تكلفة العمليات

التجارية الدولية – واقعا لم يسبق له مثيل، وهو واقع لم يترك أي بلد محصنا ضدها أو قادرا على الإفلات من آثارها.

إننا نرى جميعا بوضوح أن تأثير العولمة يفيد في المقام الأول الدول القادرة بالفعل على أن تمسك بزمام اقتصاداتها، بينما تترك أقل البلدان نموا، مثل كمبوديا، تواجه الأزمة الناجمة عنها بموارد ضئيلة، إن وجدت، وبمساعدة قليلة. وفي النهاية، يزداد غنى البلدان الغنية، بينما يزداد فقر البلدان الفقيرة. لذلك، يرى وفد بلادي أنه ينبغي لجميع بلدان العالم أن توحد جهودها ومواردها كيما تتأكد من أن منافع العولمة تزداد انتشارا بالتساوي بين أعضاء المجتمع الدولي. بينما تقل الآثار السلبية لهذه الظاهرة إلى أدنى حد ممكن، بما يمكن أقل البلدان نموا من التطور بشكل مستمر ومن توفير الأدوات اللازمة لتحسين مستويات المعيشة لشعوبها في السنوات المقبلة.

ويشدد الأمين العام أيضا في تقريره على الكارثة التي سببها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كل أنحاء العالم. وبما أن كمبوديا من أكثر البلدان تأثرا بهذا الوباء على الصعيد العالمي، فقد سرها جدا اعتماد إعلان الالتزام في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة المعنية بمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمعقودة في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠١، وفقا للقرار ١٣/٥٥ الذي تنص الفقرة ١ منه على أن ”تعقد، على سبيل الاستعجال، دورة استثنائية للجمعية العامة ... لاستعراض ومعالجة مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من جميع جوانبها، وكذلك لكفالة وجود التزام عالمي بزيادة تنسيق وتكثيف الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة هذا الوباء مكافحة شاملة“.

إلا أنه ينبغي أن يقع العبء الأكبر لهذه الجهود على عاتق القيادات المحلية التي يتعين عليها أن تعبئ كل عناصر المجتمع لهذا الغرض، وقد أدت الدورة الاستثنائية تلك إلى إثارة الوعي العالمي بهذه المشكلة التي يتعين علينا جميعا أن نأخذها بكل جدية. وينبغي أن يترجم إعلان الالتزام إلى برامج عمل وطنية لمكافحة هذه المشكلة من كل جوانبها ومظاهرها.

وفيما يتعلق بقضية اتقاء الصراعات وبناء السلام، ما فتئت الأمم المتحدة تناقش هذه القضية منذ أوائل التسعينات. وفي الوقت الذي تسعى فيه الأمم المتحدة إلى الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية، يوجد توافق متزايد في الآراء على أن إيجاد استراتيجية وقاية فعالة للأمم المتحدة أمر يتطلب وضع استراتيجية جماعية متعددة الأطراف الفاعلة مع تركيز الاهتمام على العوامل الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل. ويوجد بشكل عام توافق في الآراء على أن قيام المجتمع الدولي بعمل في الوقت المناسب لاتقاء اندلاع صراع عنيف أمر قد يكون صعبا لأسباب متنوعة. وأول هذه الأسباب أنه من الصعب تحديد الحالات التي يكون من المناسب القيام بعمل وقائي فيها؛ والسبب الثاني أن تعبئة الموارد للقيام بعمل وقائي تمثل تحديا في حالة عدم وجود عنف فعلي؛ أما السبب الثالث فهو أن التدخل الخارجي كثيرا ما لا يلقى الترحيب من المحاربين المحتملين.

وقد ظهرت نظريتان فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في المستقبل في اتقاء الصراعات العنيفة. ويرى أنصار إحدى هاتين النظريتين أنه ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها المحوري في مجال الدبلوماسية الوقائية. ويمكن أن يتحقق ذلك بتعزيز الأمم المتحدة من خلال أمينها العام، وإدارة الشؤون السياسية، والشركاء الرئيسيين داخل منظومة الأمم المتحدة، وزيادة استعداد مجلس الأمن للقيام بالعمل الوقائي. أما أنصار النظرية الثانية فيرون أنه ينبغي أن تنقل المسؤولية عن اتقاء الصراعات إلى المنظمات الإقليمية

وإلى أطراف فاعلة أخرى. ويستشف من تجربة كمبوديا أن البديل الثاني هو الأوقع والأجدر بالاتباع.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة يفضي بطبيعة الحال إلى اندلاع الصراعات وتأجج القتال، إلا أن السبب الجذري للمشاكل ليس في وجود الأسلحة الصغيرة، التي يمكن أن يوردها التجار المهربون المتحمسون لذلك في أي وقت وفي أي مكان عندما تكون التربة الخصبة للصراع المحتمل موجودة بالفعل. وكما نفعل عندما نعالج شخصا مريضا فإنه يتعين علينا أن نكافح مرضه بالعقاقير وأحيانا بالجراحة. إلا أنه للوقاية من الأمراض، ينبغي لذلك الشخص أن يمارس التمرينات الرياضية بانتظام، وأن يتبع بشكل عام أسلوبا للحياة يفضي إلى التمتع بصحة جيدة وإلى تقوية مناعته الطبيعية ضد الأمراض. وبالمثل، ينبغي ألا يعني اتقاء الصراعات مجرد انتهاج الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام بعد انتهاء الصراع، وإنما ينبغي أن يعالج أيضا الوقاية الهيكلية من الصراعات، التي تعالج الأسباب الكامنة للصراعات مثل غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لهذا، ينبغي ألا تقصر تركيز الاهتمام على مجرد توفير الموارد اللازمة للأمم المتحدة للقيام بالعمل الوقائي. فعلينا أن نمعن النظر في الجهود الجماعية من أجل بناء السلام من جانب أسرة الأمم المتحدة بأكملها والأطراف الفاعلة الأخرى لتنمية البلد المعني، وهذه التنمية ينبغي أن تصنف باعتبارها عملية لبناء ثقافة الوقاية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أنضم إلى غيري من ممثلي الدول في الإعراب عن خالص تهانئنا للسيد كوفي عنان بمناسبة إعادة انتخابه لمنصب الأمين العام. إن خبرته الطويلة والشاملة في الأمم المتحدة تعطيه رؤيا متعمقة للتحديات التي تواجهها الأمم المتحدة. وأنا على ثقة من أنه بفضل مهاراته، وتواضعه والتزامه، ورؤياه الثاقبة، وقيادته البارزة فإنه سيتمكن من إنجاز مهمته النبيلة بنجاح.

السيد سوى (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة، كما أود أن أهنئه على إعادة انتخابه لفترة ولاية ثانية.

لقد ازدادت أهمية تقريره ودلالته بعد الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر والعمل الإرهابي البشع الذي لا يؤثر على المدينة والبلد المضيفين لنا فحسب، ولكنه يؤثر أيضا تأثيرا شديدا على منظمتنا. لذلك نحن نرحب بالقرار القاضي ببدء إجراء مناقشة في الجلسات العامة حول التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب في ١ تشرين الأول/أكتوبر. وتود ميانمار أن تسجل معارضتها للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

ويشدد الأمين العام في تقريره على أهمية تعزيز دور المنظمة في صون السلم والأمن وعلى ضرورة توطيد قدرتها على التكيف مع الظروف الدولية المتغيرة. وهو يصف هذه المهمة بعبارة ''تقليد الإبداع''.

إن الأمم المتحدة هي المنظمة العالمية القائمة على سيادة الدول. لذلك، فإنني أتفق تمام الاتفاق مع الأمين العام في رأيه القائل إنه لا بد من المحافظة على مبادئ الميثاق في الحفاظ على تقليد الإبداع هذا. وبينما نتطلع إلى المستقبل لمواجهة التحديات الجديدة، ينبغي أن تشكل مبادئ الميثاق الأساس الوطيد الذي تقوم عليه منظمتنا.

وفي سعينا إلى تحقيق السلم والأمن، يتسم تحديد الأسلحة ونزع السلاح بأهمية بالغة. وقد شدد تقرير الأمين العام مرة أخرى على حقيقة أن قادة العالم التزموا في إعلان الألفية بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية. ولذا فإن ميانمار تشارك في الشعور بخيبة الأمل المعرب عنه في التقرير فيما يتعلق بانخفاض مستوى التعاون الدولي في مجال نزع السلاح، وخاصة في مؤتمر نزع السلاح.

وتتطلع ميانمار إلى البدء بإجراء المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح لإبرام معاهدة متعددة الأطراف قابلة للتحقق منها دوليا وبفعالية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى، على أساس تقرير المنسق الخاص والولاية الموكلة إليه.

وإننا ندعو مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى إلى إنشاء لجنة مخصصة، على سبيل الأولوية، للتعامل مع نزع السلاح النووي والبدء بإجراء مفاوضات لوضع برنامج ذي مراحل لنزع السلاح النووي يؤدي إلى القضاء النهائي على الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، من شأن عقد مؤتمر دولي لنزع السلاح بجميع جوانبه في وقت مبكر أن يمكننا من تحديد تدابير ملموسة وتنفيذها لتحقيق نزع السلاح النووي.

ودعوني انتقل الآن إلى مسألة أخرى، مسألة ذات أهمية بالغة للمجتمع الدولي، وهي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، التي أولاها الأمين العام اهتماما شخصيا من خلال مبادرته الأخيرة. وقد شددت الدورة الاستثنائية السادسة والعشرون التي اختتمت مؤخرا على الحاجة إلى بذل مجهود عالمي لمكافحة المرض. وأكد المجتمع الدولي التزامه بتكثيف الجهود على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وميانمار تدرك تماما أيضا الخسارة الفادحة التي يمكن أن يلحقها المرض، ليس بالأشخاص المصابين فحسب ولكن أيضا بالمجتمع ككل. ولذا فإن ميانمار اعتبرت الإيدز مرضا يمثل شاغلا وطنيا في البلد، وبالتالي، نحن ملتزمون باستخدام كل الموارد المتاحة لمكافحته. وسنواصل التعاون أيضا مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين بشأن هذا الموضوع.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مسألة أخرى ذات أهمية سلط الضوء عليها في تقرير الأمين العام وهي: التنمية المستدامة. يقول الأمين العام في تقريره إنه على الرغم من جهود الحكومات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، وجهود منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص، لا يزال التحدي المتمثل في تحقيق الاستدامة يقتضي المواجهة. وتنظر ميانمار إلى التنمية المستدامة باعتبارها تكاملا منسجما لاقتصاد سليم وحيوي، وحكم مسؤول، وترابط ووئام اجتماعي وسلامة إيكولوجية لضمان أن تكون التنمية عملية لتدعيم الحياة. ونحن على الصعيد الوطني كرسنا طاقة وموارد كبيرة في تنفيذ جدول أعمال ميانمار للقرن الحادي والعشرين. والعمل الوطني، وكذلك العمل على الصعيدين الإقليمي والدولي، لا غنى عنه في مواجهة التحدي المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة. ولذا فإننا نتطلع إلى التعاون مع المجتمع الدولي في مؤتمر القمة العالمي المقبل المعني بالتنمية المستدامة، المزمع عقده في جوهانسبورغ في عام ٢٠٠٢.

وثمة مؤتمر دولي آخر، له نفس الأهمية، سيعقد في مونتيري، بالمكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٢. هو المؤتمر الدولي المعني بالتمويل لأغراض التنمية. وسيتيح لنا ذلك المؤتمر فرصة لمعالجة مسألة التنمية الاقتصادية بطريقة شاملة وكلية. وستكون تلك هي المرة الأولى التي تتاح فيها الفرصة للسلطات التجارية والمالية والإنمائية لتجلس معا لإيجاد سبل ووسائل لمعالجة مسائل التنمية من جميع جوانبها. ويحدونا الأمل في أن يسفر المؤتمر عن نتائج ملموسة وجوهرية ومفيدة.

السيد لويزاغا (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على التقرير الذي قدمه إلينا عن أعمال المنظمة في الوثيقة A/56/1، والذي يوفر إطارا للمرجعية والمناقشة بشأن جدول الأعمال العريض الذي تنفذه الأمم المتحدة. والتقرير دلالة واضحة على أن الأمم المتحدة، والأمين العام على وجه الخصوص، يمضيان بالولاية التي أوكلتها إليهما الدول الأعضاء. ولذا أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر للسيد كوفي عنان الإعراب عن ارتياح

حكومة جمهورية باراغواي الكامل لانتخابه لولاية ثانية. ونحن مقتنعون بأنه بفضل قيادته سيجعل الأمم المتحدة أقرب إلى الشعوب ويكيف المنظمة لمواجهة التحديات الجديدة والهامة ولمواجهة الواقع الجديد الذي فرضته عليها اليوم السياسة والأحداث الدولية.

يقول الأمين العام في الفقرة ٤ من تقريره:

”لقد شهدنا خلال العام الماضي تناقضات صارخة على المسرح الدولي انطوت على تطورات مشجعة وتهديدات خطيرة“.

من كان يتخيل أن هذه الفكرة ستتحقق على أرض الواقع في الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، والتي كنا شهود عيان عليها؟ وتعتقد حكومة جمهورية باراغواي أن الأعمال الإرهابية الجبانة التي ارتكبت ضد الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أيضا هجوما على العالم الحر، الديمقراطي، المتمدن والمحب للسلام. وكما قال الأمين العام بصورة صائبة، إن تلك الهجمات لم تكن موجهة ضد نيويورك والولايات المتحدة فحسب؛ وإنما كانت هجمات على العالم كله. ولذا يجب علينا أن نظل متوحدين في كفاحنا ضد الإرهاب في جميع أشكاله.

لقد أدت هذه الأحداث المروعة إلى تحول في ما اعتقدناه في بداية القرن الحادي والعشرين. ولذا يجب على الأمم المتحدة أن تقطع التزاما مصمما وراسخا لصالح السلم والتقدم الدولي حتى تحتفظ للأجيال المقبلة بتراث من الديمقراطية والسلم والأمن، على نحو ما قرره ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الأسبوع المقبل، ستجد الدول الأعضاء الفرصة، في نفس هذه القاعة، لمناقشة البند ١٦٦ من جدول الأعمال، المعنون ”التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي“. ووفدي يرحب باتخاذ القرار للقيام بهذا العمل، ويقف مستعدا للمشاركة بنشاط في المناقشات. ونود أيضا أن نتعهد بدعمنا المخلص والحاسم لتمكين المنظمة من أداء دورها بصرامة، ونشاط، وبلا لبس فيما يتعلق بهذا الموضوع.

والمجالات التي يشملها التقرير قطعا مجالات هامة، ولكن بالنظر إلى الوقت المخصص لنا، سنركز على بضعة عناصر نعتبرها أولويات بالنسبة لبلدنا.

إن تنفيذ الأهداف المحددة في إعلان الألفية والالتزامات الأخرى المتعهد بها في المحافل الأخرى للمنظمة في سياق التنمية لا يزال من أكبر التحديات وأكثرها إلحاحا التي ينبغي التصدي لها في السنوات المقبلة. وفي هذا الصدد، سوف يعقد اجتماعان هامان العام القادم. المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية، الذي يعقد في مونتيري، المكسيك، سيقدم فرصة غير مسبوقة لإجراء دراسة جماعية مع كل الجهات الفاعلة المعنية بقضية تعبئة موارد التنمية واستخدامها بشكل فعال. وعلى نحو مماثل سوف ينعقد مؤتمر قمة ريو + ١٠ في جوهانسبرغ، الذي يعطي المجتمع الدولي فرصة لدراسة جميع جوانب التنمية المستدامة على نحو شامل.

ولقد أسعدتنا حقيقة أن التقرير يكرس قسما لحالة أقل البلدان نموا وللمؤتمر الهام الذي عقد في بروكسل في أيار/مايو من هذا العام. ومع ذلك نعتقد أنه كان ينبغي للتقرير أن يتضمن إشارة ما إلى حالة البلدان غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة. فنظرا لظروف هذه البلدان المادية والجغرافية، التي تعيق تنميتها، فإنها أكثر البلدان المتضررة من بين الدول النامية. لذلك فهي تواجه خطرا أعظم بتهميشها وعدم حصولها على نفس إمكانية الحصول على فوائد العولمة مثل البلدان النامية الأخرى.

إننا نتفق تماما مع الأمين العام – ومع أغلب المتكلمين الذين تكلموا قبلي – على أن القضاء على الفقر هو أصعب معركة تواجه المنظمة والمجتمع الدولي. ولقد تم إبراز ذلك بوضوح وبقوة على أرفع مستوى أثناء مؤتمر قمة الألفية. ويجب أن تكون العولمة أداة تمكن جميع الدول من تحقيق التنمية ضمن إطار شامل وعادل بحيث يتمكن الجميع من الاستفادة من مزاياها العديدة.

كذلك نتفق مع الأمين العام على أنه يجب علينا التعجيل في تحقيق النمو الاقتصادي للبلدان النامية حتى تقضي على الفقر. ولكن كيف يمكن فعل ذلك؟ كيف سنحقق التنمية الاقتصادية – ونتغلب بذلك على الفقر – إذا كانت البلدان النامية، والبلدان غير الساحلية على وجه الخصوص، محرومة بشكل أكبر من التجارة الدولية ومعزولة بدرجة أكبر عن الأسواق العالمية.

وكما يعلم الجميع فإن إحدى أخطر المشاكل التي تواجه البلدان غير الساحلية هي تكلفة النقل. وكذلك من المعروف تماما أن هذا العامل حاسم في التجارة الخارجية لأي بلد، وأن له تأثيراً خطيراً على إمكانية توسيع التجارة، وبالتالي على تحقيق تنمية اقتصادية أسرع. وحتى تفتح بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية أخرى أسواقها أمام بضائع وسلع البلدان الفقيرة وتزيل التدابير غير الجمركية وتلغي دعمها للمنتجات الزراعية لن يجدي أي جهد لخفض مستوى الفقر ولن نتمكن من التوصل إلى الأهداف المحددة في إعلان الألفية.

ولقد أبرزت تلك الحقيقة الجلسة الخاصة رفيعة المستوى التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز – وذلك في أيار/مايو من العام الحالي، وورد ذكرها أيضا في تقرير الأمين العام. ولقد تم أيضا في الاجتماع نفسه الاعتراف بأن الحمائية التجارية التي تمارسها البلدان المتقدمة النمو، خاصة التي تمارس في القطاع الزراعي، تمنع البلدان النامية من الاستفادة الكاملة من التجارة. ويجب أن تتاح للبلدان النامية إمكانية عادلة للوصول إلى الأسواق بغية الاستفادة بدرجة متساوية من نظام التجارة متعدد الأطراف.

ويرى وفدي أن أحد التطورات الأكثر أهمية في العام الماضي كان تقديم الأمين العام للتقرير بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة. ونحن نتفق تماما معه على أن المنع المبكر لنشوب الصراعات المسلحة يدفعنا إلى النظر في الأسباب الهيكلية ذات الجذور العميقة للأزمات. وللأسف نرى أن هذا التقرير لم يلق نفس الدراسة والتحليل من الدول الأعضاء مثل تقرير الإبراهيمي. ونشعر بأنه ينبغي لنا أن نشرع في إجراء دراسة مستفيضة للتقرير في أقرب وقت ممكن واستعراض توصياته بغية التحرك من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية.

كذلك نعيد التأكيد على أهمية الإنشاء السريع للمحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما في هذا الوقت. ولقد صدقت باراغواي على نظام روما الأساسي كدليل على التزامها بالعدل والسلم في القانون الدولي. ونحن ننتظر بدء إنفاذها.

ويعكس أيضا تقرير العام الحالي جهود الأمم المتحدة في محاربة وباء فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز. إن عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالفيروس/الإيدز – والتي كان الهدف منها دراسة كل جوانب المشكلة لأول مرة على أرفع المستويات – والنتائج التي حققتها، أمران يستحقان الإشادة. وفي هذا الصدد، نعيد التأكيد على دعمنا لاقتراح إنشاء صندوق عالمي لمكافحة الإيدز، خاصةً لدعم أكثر البلدان تضرراً وأشدها احتياجاً.

وأخيرا، أود أن أعيد التأكيد على شكرنا للأمين العام على التقرير قيد النظر، حيث أن ذلك التقرير سيكون أداة نافعة في العمل الذي سيتم القيام به في المستقبل في مجالات نشاط مختلفة للمنظمة.

السيد نايدو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): تشيد حكومتي كثيرا بالتقرير الثاقب للأمين العام وتأسف فيجي لحقيقة أن تأثيره الجاذب قد طغت عليه بشدة الهجمات الإرهابية الغادرة والوحشية التي وقعت قبل أسبوعين في بلدنا المضيف – بالرغم من أنه ربما يساعدنا في فهم بعض من سياق تلك الهجمات. ومع ذلك نهنئ الأمين العام على جهوده المضنية العديدة التي يوجزها التقرير بتراهة.

هناك دروس عديدة تستقى من تجاربنا المختلفة مع الرعب والغضب نتيجة للمآسي الأخيرة. كما أن هناك عددا جيدا من الأفكار وسرد الأحداث الثاقبة في تقرير الأمين العام. وسوف يتناول وفدي في آرائه بصفة رئيسية الجهود العديدة للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. ومن أهمها التوجه الثقافي الجديد الذي يتصوره التقرير. إنه تحول يأتي في حينه، وهو ما يود الآن الأمين العام تعزيزه، أي أن تنتقل الأمم المتحدة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. وبالرغم من أن هذه الرؤيا سبقت الهجمات الإرهابية المؤسفة إلا أن الهجمات تبرز بشكل أكبر الأهمية الملحة للقيام بالدبلوماسية الوقائية في الظروف المعقدة للتفاعلات السياسية الحديثة.

وقد عولت فيجي في السابق على خبراتها الواسعة في حفظ السلام. وكثيرا ما تكلمنا عن قيمة حفظ السلام لمنع تصاعد الأوضاع إلى مستوى الصراع حين تبرز الحاجة إلى حفظ السلام. وينبغي أن يكون حفظ السلام هدفنا الأول. وإذا ما فشلنا في ذلك، ينبغي أن يراعى في الإصلاحات المزمعة إعادة توجيه حفظ السلام والتمهيد لإرساء دعائم بناء السلام الدائم والراسخ. وموقفنا يتفق مع الرأي الذي أبداه رئيس مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، حيث يرى أن الاستراتيجية جيدة الإعداد لبناء السلام لها دور إيجابي في منع نشوب الصراعات.

ونحن نكرر رأي الأمين العام فيما يتعلق بالدور المتزايد الذي يمكن أن تقوم به الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في شراكة مع الأمم المتحدة لبناء السلام، وحفظ السلام، وصنع السلام. والتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة قد أفضى إلى نتائج إيجابية نحو تحقيق هذا الهدف، حتى الآن. وتثق فيجي بأنه يمكن تحقيق تقدم مماثل في التعاون بين الأمم المتحدة ومحفل جزر المحيط الهادئ، الأمر الذي سيناقش في إطار بند جديد من بنود جدول أعمال الدورة السادسة والخمسين.

ويعكس التقرير بشكل سليم رياح السلام التي تهب على منطقة آسيا والمحيط الهادئ. والعلاقات الودية المستمرة بين الأطراف المختلفة قد أفضت إلى تسوية سلمية في بوغانفيل. كذلك، نؤيد مناشدة الأمين العام للوكالات المعنية للسعي إلى تسويات سلمية للمناطق المضطربة التابعة لكل منها، وفي رأيه أن أفضل الحلول يمكن أن توجد من داخل كل دولة، طبقا للمعايير الديمقراطية وفي إطار حقوق الإنسان التي تلتزم بها جميع الدول الأعضاء. وفي إقليمنا، سنواصل دعم جهود الأمم المتحدة للمساعدة في الإصلاحات الديمقراطية الجارية، كما يحدث بالفعل في تيمور الشرقية. ونحن نتطلع إلى تقدم متواصل في عملية الإصلاح هذه، وإلى أن نشهد أثرها الإيجابي على المناطق المتبقية التي حددها التقرير.

ويمضي التقرير ليذكرنا بأن أكبر الخاسرين في أي صراع هم عادة الضحايا الأبرياء، الضعفاء، فهم الأكثر عرضة من غيرهم في حالات الصراع. فالنساء، والأطفال، والمسنين، والمعوقين يشكلون نسبة كبيرة من السكان، الذين

يسقطون بسهولة ضحايا للمعارك بين الأطراف المتصارعة، وهم لا يملكون ما يدافعون به عن أنفسهم.

وإننا نشيد بالتقدم الذي حققته الجماعات النسائية في مجال السلم والأمن الدوليين. والمنظور الجنساني الذي أضيف إلى نظرة العالم إلى الصراع، يمثل بعدا إيجابيا يؤدي في الوقت الراهن إلى تغيير ثقافي – وإننا نحتفي بهذا التغيير الإيجابي، الذي عاصرنا حدوثه وبعد عام واحد من مناقشة هذا الموضوع في مجلس الأمن، والمؤتمر اللاحق واتخاذ قرار بهذا الشأن.

إننا لا يمكن أن نتفق على شيء أكثر من اتفاقنا على الحاجة إلى عمليات مطردة لحفظ السلام في أفريقيا في المستقبل القريب. وفيجي تؤكد مجددا استعدادها للالتزام بموارد حفظ السلام لديها وتطبيق المهارات والخبرات التي اكتسبتها من عمليات حفظ السلام العديدة التي شاركت فيها.

ويعبر التقرير بشكل سليم عن نطاق العمليات الإنسانية الضخمة الناتجة عن الصراعات أو الاضطرابات المدنية بشكل مباشر. غير أن الصلة المباشرة بين هذين الأمرين بدأت تخرج عن نطاق السيطرة في بعض المناطق، وما زالت تتصاعد. وإن إرساء ثقافة الوقاية من الصراع وثقافة السلام هي السبيل الأمثل لمعالجة بعض هذه المسائل الصعبة. وهذه الرؤية المتجددة تتجه بصورة متزايدة للنظر إلى حفظ السلام والخدمات الإنسانية على أنهما أمران متلازمان، وذلك خلافا لاعتبارهما منفصلين ولا يرتبط أحدهما بالآخر.

مرة أخرى، نتقدم من خلالكم بالتهنئة إلى الأمين العام على العمل الدؤوب الذي أنجز خلال العام الماضي وعلى التقرير الشامل الناتج عن ذلك.

السيد فروختباوم (غرينادا) (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى، حقق الأمين العام ومعاونوه معجزة إعداد تقريرهم عن أعمال المنظمة (A/56/1). والتقرير عبارة عن وثيقة تستعرض الماضي القريب، وتلقي الضوء على الحاضر وتشير إلى القضايا التي في سبيلها إلى أن تصبح محورية في المستقبل القريب. ففي الفقرة الخامسة، مثلا، يلاحظ الأمين العام ما يلي:

> ”واليوم تنتشر في كل أرجاء العالم أفكار تتمثل في سيادة الشعوب ومسؤولية القيادات، وحقوق الأفراد، وسيادة القانون“.

ولقد كانت بعض تداعيات ذلك على عملنا واضحة منذ فترة طويلة، ولكن فكرة مثل فكرة سيادة الشعوب سوف تتطلب منا ومن الأجيال التي ستأتي من بعدنا التفكر في اتجاهات جديدة.

ومن شأن الأحداث الأخيرة أن تؤكد على أهمية أحد المحاور الرئيسية للتقرير: وأعني بذلك سيادة القانون في الشؤون الدولية. وفي الفقرة التاسعة، يشير الأمين العام إلى ما يلي:

> ”على أن سعي الأمم المتحدة إلى بناء عالم يقوم على النظام والعدل لا يمكن أن ينجح إلا من خلال احترام سيادة القانون في الشؤون الدولية. ومما يساعد على كفالة ألا تسود القوة الغاشمة ما يحدث من نمو في القانون الدولي، وتصديق على المعاهدات الدولية، وملاحقة قضائية لمجرمي الحرب أمام محاكم دولية“.

وقد قرأ وفد بلادي باهتمام كبير الجزء الخاص بـ ”تعزيز سيادة القانون“ بدءا من الفقرة ٢١٦. ويلاحظ الأمين العام في الفقرة ٢١٩ ما يلي:

”إن كثرة من الدول لا توقع على الاتفاقات أو لا تصدق عليها لا افتقارا إلى الإرادة السياسية، وإنما افتقارا إلى الخبرة الفنية فيما يتعلق بتنفيذ أحكام المعاهدة“.

ويرحب وفد بلادي أيما ترحيب بجهود مكتب الشؤون القانونية بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة والبحث، من أجل مواجهة هذه المشكلة. غير أن المطالب المتعلقة بتقديم تقارير عن الالتزامات التي تمليها المعاهدات سيظل بالنسبة لعدد كبير من الدول مشكلة صعبة تتطلب المساعدة للتغلب عليها.

ويوافق وفد بلادي تماما على ما ذكره الأمين العام في الفقرة ٢٢١، إذ يرى أنه ”من القواعد الرئيسية فيما يتعلق بسيادة القانون أن يكون القانون مفهوما لمن سُن لإرشادهم“، وإننا نلاحظ مع الارتياح التزام مكتب الشؤون القانونية بأن يوفر على شبكة الإنترنت النصوص الكاملة لأكثر من ٥٠ ٠٠٠ معاهدة من المعاهدات التي سُجلت لدى الأمانة العامة قبل أيار/مايو ١٩٩٨.

إن بذل جهد أكبر أمر مطلوب، لأنه سيكون مفيدا للمهتمين بالقانون الدولي. ومنظومة الأمم المتحدة، إذ تعمل بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، يجب أن تعبئ الموارد الضرورية لوضع برنامج طويل الأجل يستهدف جعل تقديم المفاهيم والمبادئ الأساسية للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي جزءا أساسيا من تعليم كل شاب. وبغير هذا العمل، فإن نجاح سعينا، وأقتبس من كلام الأمين العام، ”لبناء عالم يقوم على النظام والعدل... من خلال احترام سيادة القانون في الشؤون الدولية“ (A/56/1، الفقرة ٩) أمر بعيد الاحتمال. وسيكون لدينا الكثير الذي نقوله بشأن هذا الاقتراح في محافل أخرى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.